الجمهورية الجزائرية الدّيمقراطية الشّعبية

وزارة التّعليم العالي والبحث العلميّ

جامعة أحمد دراية – أدرار

كلية الحقوق والعلوم السياسية

الرقم:..496/ج.أ/ك.ح.ع.س/2024

أدرار في:..... 02 جوان 2024

مستخرج من محضر اجتماع المجلس العلمي

في يوم الخميس الموافق لـ الثلاثون من شهر ماي ألفان وأربعة وعشرون، اجتمع المجلس العلمي للكلية برئاسة البروفيسور محمد علي بقاعة الاجتماعات بالكلية من أجل دراسة النقطة التالية:

- **المصادقة على المطبوعة البيداغوجية**

عرض الملف:

- عرض تقارير ايجابية للمحكمين بن عودة محمد الأمين وجعفري عبد الله عن مطبوعة بيداغوجية بعنوان " مدخل الى علم السياسة" للدكتور الهلي عبد القادر

الرأي والاقتراح:

- تم المصادقة على المطبوعة البيداغوجية .

كاتب الجلسة

أ.د .منصوري المبروك

رئيس المجلس العلمي للكلية

أ.د. علي محمد

جامعة أحمد دراية أدرار
المجلس العلمي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
رئيس المجلس العلمي
أ.د.علي محمد

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أحمد دراية – أدرار

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مطبوعة بيداغوجية

في مقياس:

مدخل الى علم السياسة

موجهة لطلبة السنة الاولى - ليسانس علوم سياسية

إعداد الأستاذ: د/ عبد القادر الهلي

أستاذ محاضر –أ- قسم العلوم السياسية

السنة الجامعية 2024/2023

السداسي الأول

المحور الأول: ماهية علم السياسة

المحور الثاني: موضوعات علم السياسة

المحور الثالث: مناهج ومقتربات دراسة علم السياسة

المحور الرابع: مجالات علم السياسة

المحور الخامس: علاقة علم السياسة بالعلوم الأخرى

المحور الأول: ماهية علم السياسة

أولا: مفهوم السياسة

1) تعريف مصطلح السياسة:

فيما يتعلق بالتعريفات المعجمية، فقد عرفه قاموس "لتر" الصادر عام 1870 بأنه علم حكم الدول، وقاموس "روبرت" الصادر عام 1962 عرفه بأنه فن حكم المجتمعات البشرية، وقاموس "القلعة" وعرفها بأنها الظاهرة المتعلقة بالحكم والإدارة، بينما عرفها قاموس لسان العرب بأنها فعل الأشياء وما يجعلها صالحة. :

• العلاقات الاجتماعية التي تشمل السلطة والحكم، كالعلاقة بين الحاكم والمحكوم، وعلاقة الدولة بجيرانها، والعلاقة بين الحكومة والأحزاب السياسية.

• الدراسات المتعلقة بالحكومة والمكونات السياسية الأخرى للدولة، مثل الأحزاب السياسية، والنظام السياسي، والدستور، والعلاقات الدولية.

• الوظيفة المتعلقة بالحكم والشؤون السياسية للرئيس أو الوزير أو النائب.

السياسة في معاجم اللغة العربية تأتي من المصدر ساس ياسوس وفي الشرح:

ومجازياً، كانت الرعايا تحكمها السياسة، تأمرهم وتنهاهم، وكان الأمر تحكمه السياسة، والسياسة على الشيء، وهو ما يجعله صواباً.[1]

- **السياسة في موسوعة العلوم السياسية** هي فن إدارة المجتمعات السياسية بناءً على تصرفات الإنسان المتعلقة باندلاع أو حل الصراع على الصالح العام، والذي ينطوي دائمًا على استخدام القوة أو الصراع من أجلها.
- **في القاموس القانوني**، السياسة هي مبادئ أو فن إدارة الشؤون العامة.

[1]– الحسان بوقنطار، العلاقات الدولية، توصيل المعرفة، دار توبقال للنشر، الطبعة الثانية 1990 ، ص 35.

يختلف معنى "السياسة" حسب السياق الذي تستخدم فيه:

- **السياسة = الإدارة:** تستخدم كلمة السياسة بمعنى الإدارة في مجال معين من النشاط، مثل "السياسة الصحية"، "سياسة التوظيف". وفي هذه الحالة فإن كلمة السياسة تعبر عن مجموعة الأهداف المحددة في هذا المجال، والآليات المستخدمة لتحقيق ذلك، بالإضافة إلى الإمكانيات والقيود التي تفرضها. وتتكون "سياسة التعليم" من تحقيق تعميم التعليم، وتوفير الإمكانيات المادية والبشرية لذلك، وتحديد البرامج التعليمية. وفي هذا الصدد، فإن السياسة لها معنيان:
  - هناك مشكلة.
  - نسبية الحلول المقترحة للمشكلات (السياسة العامة).
- **السياسة = الإستراتيجية:** تستخدم الإستراتيجية في المقام الأول في المجال العسكري، لكن العلماء والسياسيين استخدموها إلى حد كبير في المجالات المدنية. والسياسة بهذا المعنى هي تحديد الأهداف وطبيعة وسائل تحقيقها (سياسة الحزب، السياسة النقابية)
- **السياسة = الدسائس:** في هذا المستوى تستخدم كلمة السياسة للتعبير عن الحكم التحفيزي، وهي تتضمن القيمة التحفيزية للسياسة بشكل عام ومطلق للدلالة على عالم السياسة كعالم غير أخلاقي.[1]

أما الاستخدام النوعي فهو عندما تستخدم الكلمة للتمييز بين نموذجين من الظواهر، وهما من نفس النوع، ولكن أولهما يوجد في شكل سياسي، بينما يوجد الآخر في شكل غير سياسي، ولا يمكن الإجابة عليه باستبداله بمرادف، لكن لا يمكن إلا أن نلاحظ كيف يعمل التعارض بين الأولوية نفسها.

---

[1]–محمد الرضواني ، " مدخل إلى علم السياسة" ، سلسلة بدائل قانونية وسياسية، ط 02، 2015، ص ص 12. 15

صفة «سياسي» لا يمكن أن تنطبق على كل شيء، إذ ستبدو عبارتا «الخزانة السياسية» و«الكلب السياسي» بلا معنى، إلا إذا تم استخدامها ضمن سياق خاص وتفسيرات ظرفية. على العكس من ذلك، فإن كلمة الصراع أو الخطاب يمكن أن تعطى طابعا سياسيا رغم محاولة الأيديولوجيا "التكنوقراطية" نزع التسييس عنها.[1]

تاريخياً، يعتبر كتاب الجمهورية للفيلسوف اليوناني أفلاطون (380 قبل الميلاد) أقدم أطروحة فكرية عن السياسة في التراث الإنساني. الجمهورية هو الكتاب الأول الذي أعطى دروساً قيمة في الحكم والإدارة وإدارة الممالك والمدن. وفي الوطن العربي يعد كتاب السياسة المدنية لنصر الفارابي المتوفى سنة 950. م) من أهم الكتب التي تناولت العلوم السياسية بمنهج فلسفي في سن مبكرة. أما بالنسبة للإسلام، فيؤكد الباحثون في الدراسات الإسلامية أن كلمة "السياسة" لا وجود لها في التراث الإسلامي، سواء في النص القرآني، أو السنة النبوية، أو فقه المذاهب المتبعة. أو في الفكر الإسلامي بشكل عام.[2]

2) التصورات الاساسية لمصطلح السياسة

• **التصور النظري:** حيث السياسة هي فن الحكم. وهذا التصور تقليدي لمفهوم السياسة عند اليونانيين، ويتعرض هذا التصور للنقد لاعتبار السياسة فنًا وليس علمًا على النحو الذي يحدده في مجال القيم والأحكام السياسية.

---

[1] جون ماري دانكان "علم السياسة" ، ترجمة محمد عرب صاصيلا ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، 1997 ، ص 30.

[2] – المرجع نفسه ، ص 35.

• **التصور الذي يعتبر السياسة نشاطاً إدارياً مرتبطاً بإدارة المجتمع.** وهو تصور يعود إلى أرسطو الذي يقترب من عالم المثل العليا بمعنى أن السياسة هي القدرة على تحقيق السعادة. ويتعرض هذا التصور للانتقاد بسبب النظرة الفلسفية والمثالية المفرطة المخالفة للواقع.

• **التصور الذي يعتبر السياسة آلية لحل الصراعات بالتسوية والتوافق** بدلا من العنف والقوة. وهذا رأي أقرب إلى الحقيقة، إذ لم يظهر هذا التوجه إلا في المجتمعات الحديثة المنظمة التي اختارت السياسة شكلاً من أشكال التنظيم المجتمعي الحضاري.

• **تصور يعتبر السياسة نظاماً سياسياً** يعمل بشكل تلقائي ومنسق من أجل تحقيق الانسجام والاستقرار وفق آليات موضوعية للتفاعل بين مطالب محيط النظام السياسي ومركزه.[1]

ثانيا: مفهوم علم السياسة

وهو علم يهتم بدراسة أسلوب الحياة السياسية. تتعامل العلوم السياسية مع دراسة وتحليل أنواع مختلفة من الحكومات والأحزاب وجماعات الضغط والانتخابات والعلاقات الدولية والإدارة العامة. وتشمل هذه الأنشطة، ضمن إطارها الفردي والجماعي، العلاقات الإنسانية. بالإضافة إلى ذلك، يهتم هذا العلم بدراسة القيم الأساسية مثل المساواة والحرية والعدالة والسلطة.[2]

ويمكن القول أيضًا أنه علم دراسة بنية السلطة، ومقارنتها عبر الأنظمة السياسية، وكذلك التفاعل الذي يحدث بين الدولة والفرد، والدولة مع الدولة.

---

[1]– هرميه غي وآخرون، معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية، ترجمة هيثم اللمع، بيروت، الطبعة الأولى 2005، ص24.

2– المرجع نفسه ، ص27.

1. تعريف علم السياسة

إن الحديث عن العلوم السياسية كعلم مستقل قائم بذاته يعتمد كثيراً على معرفة ما هو سياسي، وما هي الظاهرة السياسية، وما هي حدود السياسة، وما يدخل في مجال العلوم السياسية.

لكن بالإضافة إلى مشكلة المادة والوحدة وتعريف ما هو سياسي، ينقسم علماء السياسة بشكل عام إلى تيارين فيما يتعلق بتعريف العلوم السياسية:

التيار الأول: المعروف بالتيار التقليدي، والذي يعتبر السياسة فرعاً من العلوم الاجتماعية التي تعنى بدراسة وتحليل مجموعة مترابطة من المواضيع والظواهر والحقائق المتعلقة بالدولة والسلطة والسلطة والحكومة، والمؤسسات السياسية، وخاصة مفهوم الدولة.

التيار الثاني: هو تيار علمي معاصر يرى أن العلوم السياسية هي ذلك الفرع من العلوم الذي يسعى لاكتشاف قوانين السياسة. والأخير يعتبر أن السياسة لها قوانينها وثوابتها. إن العلوم السياسية تشبه العلوم الطبيعية وأن البحث عن العلوم السياسية هو بحث عن قوانينها.

ولكن مع مرور أكثر من 50 عاما من البحث الجاد والمستمر، لم يتمكن من الوصول إلى مصاف العلوم الطبيعية، لكنه احتفظ بعلميته واستقلاليته.[1]

ولذلك فمن البديهي أن هناك أطروحات كثيرة حول علم السياسة، إذ تختلف النظرة إلى الموضوع من تصور إلى آخر:

1 –**الإدراك العلائقي:** تحديد علاقة خاصة متميزة عن العلاقات المجتمعية الأخرى.

2 –**التصور الديناميكي:** الذي يحدد مفهوم السلطة بمظاهرها المختلفة.

---

[1]– وريس دوفرجيه "مدخل إلى علم السياسة" ترجمة الدكتور الأوربي والأتاسي، منشورات دار دمشق (دون ذكر الطبعة) ص6 .

3 –**المفهوم المؤسسي:** يقوم على المفهوم التقليدي للدولة: مؤسسة المؤسسات.

وفي التصور العلائقي يتحدد موضوع العلوم السياسية في معرفة علاقة محددة تختلف عن العلاقات المجتمعية الأخرى، أسرية وثقافية ودينية ومهنية واقتصادية.فالعلاقة السياسية إما علاقة اتفاق أو علاقة منافسة. وكذلك ينتشر التصور الديناميكي بين المجموعات الأمريكية، ويُعرف موضوع العلوم السياسية بأنه علم السلطة. لقد أثبت أحد الباحثين، COOK، بشكل قاطع أن "السلطة هي الموضوع الخالص للعلوم السياسية".[1]"

ويعرف أيضاً بأنه علم دراسة طريقة تنظيم القوة القسرية في المجتمع وتأثيرها على الحياة العامة والعلاقة مع الدول الأخرى.[2]

2. تطور علم السياسة:

لقد ظلت الجامعات تعترف بالعلوم السياسية كعلم أو فرع من العلوم الاجتماعية والإنسانية منذ نهاية القرن التاسع عشر، وتعزز هذا الاعتراف بإنشاء المدرسة الحرة للعلوم السياسية في باريس عام 1872 وكلية لندن للاقتصاد. والسياسة. وتأكدت أهمية هذا العلم من خلال اعتماده كمادة للتدريس في الجامعات الأوروبية عموماً والجامعات الأمريكية. بخاصة.

إن وجود عوامل خلقت المناخ المناسب لنمو هذا العلم، مثل الحرية الفكرية، وتقدم العلوم الاجتماعية بشكل عام، والشعور بالحاجة إلى العلوم السياسية لإعداد قيادات سياسية وإدارية جديدة وتثقيف المواطن.

---

[1]– عبد الرحيم العماري "نسق التواصل السياسي بالمغرب المعاصر " منشورات زاوية للفن والثقافة، 2005، ص 43

2– حسن نافعة ، مبادئ علم السياسة ، مكتبة الشروق الدولية، الجزائر 2014 ، ص 12.

وقد صاحب هذا الاهتمام اتجاه أكبر نحو الدراسة الاستقرائية لمختلف الظواهر السياسية، كالحروب السياسية والرأي العام وجماعات الضغط والمصالح وغيرها، وخاصة الولايات المتحدة حيث ساد الاتجاه المنهجي لدراسة الحقائق والتفاصيل إلى حد أنها أحدثت تطوراً منهجياً جديداً جعل علماء السياسة فيها يتبنون نظريات جديدة.

وظلت دراسة النظريات السياسية التقليدية هي الأغلبية في أوروبا حتى تأثر العلماء والمفكرون السياسيون في أوروبا بالمناهج الاستقرائية والتحليلية الأمريكية، مما أحدث تحولا تدريجيا لصالح هذا الاتجاه.

كانت النظرة السائدة للعلوم السياسية حتى ما قبل الحرب العالمية الثانية هي أنها فرع من العلوم الاجتماعية أو الإنسانية التي تهتم بطريقة ما بالحياة السياسية، وأنه لا يوجد مجال خاص للمعرفة ينفرد به العلم السياسي، بناءً على حقيقة أن جميع العلوم الاجتماعية والإنسانية تتعامل مع السياسة، أي أن وجهة نظر العلوم السياسية أو العلوم السياسية تستخدم للتأكيد على العلاقة بين العلوم السياسية والعلوم الاجتماعية دون الاعتراف بها كموضوع خاص ينفرد بها، بصرف النظر عن كل شيء. العلوم الاجتماعية الأخرى. ولكن بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وما نتج عن تلك الحرب من ظواهر سياسية لم تكن موجودة من قبل، وتقسيم العالم إلى كتلتين وقيام كيان دولي جديد. كل هذه العوامل أكسبت العلوم السياسية أهمية، وفتحت الباب أمام البحث السياسي والدراسات المستقلة، وأعطت علم السياسة أبعادا جديدة ميزته عن العلوم الاجتماعية الأخرى.[1]

[1]– علاء محمد مطر ، مبادئ العلوم السياسية ، جامعة الاسراء ، سبتمر ، 2018 ، ص11.

3. **مراحل تطور علم السياسة:**

أ. **المرحلة التقليدية:** والتي جسدت ظهور وهيمنة المدرسة التقليدية في مجال الدراسات السياسية. واتسمت المرحلة التقليدية عموماً بغلبة المقاربات التاريخية والقانونية والمقارنة في دراسة الظواهر السياسية.

كان تركيز علماء السياسة في هذه المرحلة المبكرة على التطور التدريجي أو التدريجي للأفكار الديمقراطية والفهم العلمي للسياسة، بالإضافة إلى الاهتمام بتطوير التاريخ الدبلوماسي للشعوب.

ب. **المرحلة السلوكية:** وهي المرحلة التي نشأت في بداية الخمسينيات عندما ظهرت المدرسة السلوكية التي استفادت من التقدم الذي حققته العلوم الطبيعية والتطبيقية، فأضفت عليها سمات الموضوعية والدقة والقياس والدقة. القدرة على التنبؤ في مجال الدراسات السياسية.

ت. **مرحلة ما بعد السلوكية:** وهي مرحلة ظهرت منذ الستينيات وتهدف إلى التوفيق إلى حد كبير بين آراء المعلمين السابقين من خلال مراعاة الطبيعة المميزة لظاهرة سياسية أو أخرى، بالإضافة إلى محاولة التوفيق بين آراء المعلمين السابقين. تضييق الفجوة بين النظرية والتطبيق.[1]

المحور الثاني: موضوع علم السياسة

وهنا يجب علينا أولا أن نشير إلى التداخل القوي بين العلوم السياسية والقانون الدستوري، وهذا التداخل يعطي فكرة أولية عن موضوع وموضوع العلوم السياسية أو فرع من

[1]–ناجي عبد النور ,المدخل الى علم السياسة ،دار العلوم ، جامعة باجي مختار ، الجزائر ،2007,ص 22–23 .

فروع العلوم الاجتماعية الذي يهدف إلى تصحيح مسار النظرية العامة للقانون الدستوري قانون. القانون الدستوري بإعطائه نفسا جديدا وتفسيره في ضوء السياق الاجتماعي. ولذلك حققت العلوم السياسية نقلة نوعية كبيرة كعلم قائم بذاته. ولم تعد العلوم السياسية جزءا لا يتجزأ من القانون الدستوري. بل هو موضوع مستقل يدور موضوعه حول منهجية تعتمد على رصد ودراسة الظواهر الاجتماعية والسياسية. وكذلك تطوير نماذج نظرية تعتمد على هذه الملاحظة للظواهر السياسية والاجتماعية، مما يجعلها قادرة على استنتاج نظريات أو قوانين عامة تشبه إلى حد ما القوانين الطبيعية.

ومن هذا المنطلق يمكن اعتبار أن موضوع العلوم السياسية يستمد من موضوع القانون الدستوري، فضلا عن مواضيع أخرى تعتبر المصادر الأساسية التي تستمد منها السياسة موضوعها وأصبحت مستقلة عنها. إلا أن موضوع العلوم السياسية يشتق بشكل أساسي من الفلسفة السياسية (ما يعرف عموماً بدراسة الأفكار السياسية). وتعتبر المفاهيم ذات الطبيعة العقدية والفقهية ذات طبيعة موجهة ولا تنطوي على تفسير وتحليل للواقع، في حين أن العلوم السياسية، التي تعتبر علما مستقلا، تهدف إلى فصل التصورات المجردة عن الواقع.[1]

لكن رغم كل هذا، لا يوجد اتفاق كامل بين علماء السياسة المعاصرين بشأن «مجال العلوم السياسية». إلا أن هناك تعريفات عامة لهذا المجال تحظى بقبول واسع في الأوساط السياسية العلمية، وتشير بعض أهم هذه التعريفات إلى الفلسفة السياسية في مجال العلوم السياسية. حاولت لجنة متخصصة عقدت دورة في العلوم السياسية تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) تحديد هذه المواضيع:

[1]– محمد طه بدوي ، مبادئ العلوم السياسية ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية ، 1998 ، ص 7.

- **النظرية السياسية:** وتشمل النظرية السياسية بمعناها العلمي، أو الفلسفة السياسية، أو تاريخ الأفكار السياسية.
- **النظم السياسية:** وتشمل دراسة الدستور وأنظمة السياسة العامة، وخاصة الحكومة والإدارة العامة.
- **الأحزاب والكتل السياسية:** وتشمل الأحزاب السياسية، وجماعات الضغط المختلفة، ودراسة الرأي العام.
- **العلاقات الدولية:** وتشمل دراسة السياسة الدولية، والتنظيم الدولي، والقانون الدولي[1]

يتم تحديد موضوعات العلوم السياسية من خلال علم العلاقات التي يدرسها هذا العلم، والتي تتجسد بشكل أساسي في الدولة كمادة تقليدية وسلطة سياسية.

- **علم السياسة كعلم للدولة.**

تعتبر الدولة في المفهوم القانوني جسماً سياسياً يقوم على ثلاث ركائز أساسية: الإقليم الذي يحدد مساحته الجغرافية، والسكان أو الأشخاص المستوطنين في المنطقة، وأخيراً السلطة التي تمارسها الدولة على من يقيم ضمن أراضيها.[2]

وكما تشير كلمة "الدولة" من وجهة نظر علم الاجتماع السياسي إلى فئة خاصة من التجمعات البشرية، أي المجتمعات، فإن هناك معنيين عمليين: الدولة – الأمة والدولة – الحكومة. فالدولة، وكذلك الدولة – الأمة، تشير إلى المجتمع الوطني، أي إلى نوع من الكيان الموحد الذي نشأ في نهاية العصور الوسطى، وهو حاليا الأقوى تنظيما والأفضل تكاملا. أما الدولة، فالحكومة تعني الحكام، قادة هذه المجموعة الوطنية.[3]

---

[1]– المرجع نفسه ، ص 06.

[2]الحسان بوقنطار، العلاقات الدولية، توصيل المعرفة، دار توبقال للنشر، الطبعة الثانية 1990، ص 44

[3]– موريس دوفرجيه، علم اجتماع السياسة، ترجمة سليم حداد، الطبعة الثانية 1421 هـ - 2001 م، ص 19

يرى روجر سالتو أن العلوم السياسية هي "دراسة الدولة وأهدافها والمؤسسات التي تسمح بتحقيق هذه الأهداف، والعلاقات القائمة بينها وبين أفرادها، والعلاقات القائمة بينها وبين بقية الدول" ، وما فكر فيه الناس وكتبوه وقالوه عن هذه المواضيع.[1]"

كما يرى أرسطو أن الدولة "état" أو "الدولة" تعني الوضع المستقر والراسخ في نطاق الحاكم، والذي يقوم على تحقيق الطمأنينة أو الرفاهية أو السعادة، وإن الشغل الفلسفي الذي اهتم به أرسطو في كتابه السياسة هو فحص المدينة ودراستها polis[2]

ركز معظم علماء السياسة والمنظرين، مثل بلونتيني ورفائيل، على الدولة لأنها تقلل وتكثف السياسي، أو على حد تعبير رافائيل، ما هو سياسي هو كل ما له علاقة بالدولة. [3]

يتحدد موضوع العلوم السياسية في المفهوم المؤسسي باعتباره علم الدولة، وعلم المجتمع السياسي، والظاهرة "المؤسسية" تميز الدولة: مؤسسة المؤسسات. وهي المؤسسة العليا التي تعبر عن المعرفة الإنسانية والإرادة. وعلى المستوى النظري، حقق هذا الإدراك تجاوزًا للإدراك العلائقي والديناميكي. فهو لا يلغي خصوصية العلاقات السياسية أو ديناميكية السلطة، بل يدمجها ضمن مكان حي ومتجانس. وبحسب رأي موريس دوفيرجر: "حتى إن الذين يعرفون السياسة على أنها علم السياسة بشكل عام، يعترفون بأنها تصل في الدولة إلى أكمل أشكالها، وإلى تنظيمها الأكثر كمالا" وبناء على ذلك، يعرف طالب السياسة "الشيء" السياسي مثل الدولة في تعريفه، والطريقة التي يحدد بها الآخرون القوى في الفيزياء والأجسام في الكيمياء، وثلاثة أنواع من معرفة الدولة[4]

---

[1] جان مينو، مدخل إلى عالم السياسة ـ ترجمة : جورج يونس منشورات عويدات، بيروت ، الطبعة الثانية، أكتوبر 1977، ص 83.

[2] – أندرو فنست: نظريات الدولة، ترجمة مالك أبو سهيوة ومحمود خلف، دار الجبل بيروت، 1990 ص 18

[3] – المرجع نفسه، ص 24

[4] – أندرو فنست ،مرجع سابق ، ص 44.

أ. **علم السياسة التجريبي** :إنه علم السياسة الخالص، لكونه وصفيا تفسيريا ووضعيا.

ب. **علم السياسة المذهبي** :مفاده فلسفة سياسية قد تحيل إلى حكمة وتبصر في التصرف.

ت. **علم السياسة التطبيقي** :خلق وسائل العمل.

- **علم السياسة، علم السلطة السياسية**

تعني كلمة "السلطة في اللغة العربية على التسلط والإكراه وهو المعنى الأكثر استعمالا كما تدل على معنى السليط الذي يعني الزيت الذي يضاء به، فكأن السلطة هنا تعني الإنارة والقدرة على قهر الظلام[1]

أما في اللغة الفرنسية فهنا (معنيين اثنين الأول "Autorité" والذي يعني "هيمنة يمارسها من يمسك سلطة من نوع ما تؤدي بالذين تتوجه إليهم إلى الإقرار بتفوق يبرر دوره في القيادة أو التوجيه[2]، أما المعنى الثاني (Pouvoir) الذي يعد مفهوما أساسيا في العلوم الاجتماعية خاصة على الاجتماع السياسي الذي يكمن في الاتجاهات التالية:

1. **المنظور الإمتلاكي** : السلطة شبيهة برأس المال.

2. **المنظور المؤسساتي** : تدل على الدولة في علاقتها مع المواطنين، وقد تدل على الحاكم حينما نتحدث عن سلطة المعارضة، كما تحيل على المؤسسات الدستورية حينما نتحدث عن السلطات العامة.

---

[1]– أحمد شلبي إبراهيم، علم السياسة، الدار الجامعية، القاهرة، 1985، ص 79.

[2]– هرميه غي وآخرون، معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية، ترجمة هيثم اللمع، بيروت، الطبعة الأولى 2005، ص234

3. **المنظور التفاعلي** : ويعرفها ماكس فيبر بأنها "القدرة التي يمكن لأحد العناصر داخل علاقة اجتماعية معينة أن يوجهها وفقا لإرادته" يمكنهم دفع الآخرين إلى التصرف بشكل مختلف عما كانوا سيفعلونه بدون العلاقة ".[1]

وانطلاقا من هذه المفاهيم توزعت أنظمة السلطة على ثلاث[2]

1. **السلطة التقليدية** : تقوم اللائحة على الإيمان بأن المؤسسة متجذرة في التاريخ القديم وأن صاحبها يفرض على المؤسسة شرعيتها التاريخية ويتعاون مع المؤسسات والأنظمة التي تربط المتلقي، وتقوم على الاعتقاد بأن لها صلاحية نهائية ومطلقة أثر قانوني. إلى الطاعة والإخلاص.

2. **السلطة الكاريزمية** : وترتبط نظمها بالمقدس الديني.

3. **السلطة الشرعية العقلية** : وتعتمد على الأنظمة والأحكام القانونية العامة القائمة على العقل والتوافق السياسي والاجتماعي[3]

علاوة على ذلك، فإن سلطة العرب، وخاصة فقهاء الشريعة، تكمن في تطبيق الحقوق الإلهية في الحياة والمال والأخلاق والتنظيم الاجتماعي، بما في ذلك جميع أحكام الزكاة والجزية والنفقة والميراث. إلى رودسون.[4] ، " يقوم علم السياسة على دراسة السلطة في المجتمع وأساسها وعملية تنفيذها وأهدافها وعواقبها. وكان تشارلز أحد رواد هذه الحركة في الفترة ما بين الحربين العالميتين. مريم وهارولد لاسويل وجورج كاتلين.[5]

كما نرى الآن أن السلطة مرتبطة بالإصلاح الدستوري وتنقسم إلى ثلاثة مستويات:

---

[1] محمد الرضواني ، مرجع سابق، ص(31 – 30)

[2] ابراهيم محمد زين، السلطة في فكر المسلمين ، الدار السودانية للكتب الخرطوم، 1983 ، ص 40.

[3] – موريس دوفرجيه، علم اجتماع السياسة، مرجع سابق ، ص 36 .

[4] – المرجع نفسه ، ص 39.

[5] جان مينو، مرجع سابق ، ص 86.

1 –الأجهزة التنفيذية (الحكومية).

2 –السلطة التشريعية (البرلمان)

3 –السلطات القضائية.

وهذا يعتمد على طبيعة النظام وشكل الدولة. لأن كل نظام وطبيعته له إحدى مهام ضمان الأداء القانوني والسياسي للدولة.

ولذلك يمكننا أن نرى أن السلطة السياسية هي ظاهرة اجتماعية تتطور مع تطور المجتمع، كما رأينا في المجتمعات القديمة. وهي سلطة شخصية (سلطة قائد جماعة أو ملك) يمارسها شخص واحد، وكانت لها أشكال متعددة، كالاستبداد اليوناني.[1]

• **الانقلاب:** وهو الاستيلاء على السلطة بالقوة والعنف. سيطر هذا النمط على أوروبا في العصور الوسطى، ويمكن العثور على العديد من الأمثلة.

قام أحد أبناء الملك بقتل الوريث الشرعي للسلطة.

الانقلابات العسكرية هي مثال على الانقلابات التي كانت سائدة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية خلال الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين.

انقلاب مدني.

وتتمثل الأساليب الديمقراطية للوصول إلى السلطة السياسية في مختلف الأساليب الانتخابية التي تضمن المساواة في تولي السلطة، مما يتيح الوصول إلى السلطة لجميع المواطنين داخل الدولة.

وتتنوع أساليب الوصول إلى السلطة السياسية، ويظهر ذلك في الأساليب غير الديمقراطية التي تستبعد المشاركة العامة في اختيار الحكام، مثل:

[1] جون ماري دانكان ، مرجع سابق ص 127.

2- تعيين الحاكم. على سبيل المثال، يعين رئيس الدولة مساعديه، أو يعين الملك وزراء، أو، في العصور الوسطى، تدخل الكنيسة للبت والتوصية والتعيين، في بعض الحالات بين عدة مطالبين على نفس العرش. أن يحكم أحد منهم.[1]

-3**وراثي:** وهو النوع الذي يتم فيه توريث السلطة تلقائيًا إلى أفراد الأسرة الحاكمة عن طريق الدم أو النسب أو القرابة.

4- **الاختيار**: إما مراسم فداء يختار فيها الحاكم سلفه، أو مراسم جماعية يختار فيها الزعماء، بعد وفاة الحاكم، خليفتهم عن طريق لجنة أو برلمان.

المحور الثالث مناهج ومقتربات دراسة علم السياسة

أولا: مناهج دراسة علم السياسة

تختلف المقاربة العلمية عن الكثير من المقاربات الاخرى للفعل السياسي لكن التي تفتقر الى القيمة الموضوعية هذه المقاربات تحتفظ بأهميتها، اذ تشكل وسائل مهمة من اجل مقاربة حقيقية الفعل السياسي، ومن اهم هذه المقاربات التمثلات النظرية ذات البعد الايديولوجي فمن أهم خصائص التمثيل العقائدي طبيعة التوجيهية التي تستند على الخلفية التي ينتهجها المؤلف.

وتشمل المقاربة العلمية نقيضا للمقاربة المذكورة فالتحليل العلمي يفضي الى النمذجة النظرية اي وضع مناهج نظرية، وهذه الطريقة التي تتطور باضطراد، تشكل قاعدة مفاهيمية تعتمد بنماذج تحليلية من مستوى عال من الدقة.

[1] موريس دوفرجيه، علم اجتماع السياسة، مرجع سابق، ص 140.

تقترح اذن في هذا الجزء دراسة ثلاث مداس تعتبر أكثر شيوعا والاكثر استعمالا في العلوم الانسانية عموما وعلم السياسة على وجه الخصوص

المدرسة الوظيفية.

المدرسة البنيوية.

المدرسة النسقية.[1]

أ. **المدرسة الوظيفية:** احتلت الوظيفة مكانا مرموقا في النظرية السوسيولوجيا المعاصرة حيث اننا لا نكاد نجد باحثا في علم الاجتماع والسياسة الا وظهرت في اعماله وتفسيراته خصائص هذا الاتجاه، والذي هو الى حد ما نوع من النسقية او تطبيق للنسقية في علم الاجتماع والسياسة.

ب. **المدرسة البنيوية:** ترتكز هذه البنيوية على تحليل مفهوم العمل الاجتماعي والنظم الاجتماعي، مع محاولة ادماج علم السياسة في نظريته العامة للعمل الاجتماعي ويرى بارسونر ان النسق الاجتماعي يتكون من مختلف التفاعلات داخل المجتمع، هذا الاخير يتكون من مختلف التفاعلات داخل المجتمع، هذا الاخير يتكون أيا من عدة انظمة أو انساق فرعية وتتكون الانظمة الثانوية داخل المجتمع عند بارسونر من اربعة انظمة:

النسق الاقتصادي وهو مجموعة الانشطة المكونة للاقتصاد.

النسق السياسي: يتجاوز مفهوم الدولة الى النظام السياسي بمعنى كل اشكال اتخاد القرار من نقابات وأحزاب وجماعات ضغط.

---

[1]– محمد فقيهي ,دروس في علم السياسة ,المملكة المغربية ,كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية ,فاس ,السداسية الأولى ,2014_2015 ,ص 09.

النسق الثقافي: يشير الى الثقافية الاجتماعية والدوافع اللازمة للسلوك الاجتماعي،

التنسيق القانوني: ان نظام القواعد القانونية والمؤسسات المؤطرة للنسق الاجتماعي.

فبين هذه الانساق الاربعة يحدث تفاعل وترابط فكل نسق يتفاعل مع الانساق الاخرى عبر عمليتي التلقي والرد.

مدرسة النسق :في الواقع كلمة النسق بها مدلول فلسفي سابق على المدلول السياسي .فالنسق او السيستم بمعناه العام يعني مجموعة العناصر المادية و غير المادية التي تترابط ترابطا يجعلها تؤلف كلا منظما ,لأن النظام الفلسفي هو مجموعة أفكار مترابطة منطقيا .و التي تصبح موضوع نظر من حيث ترابطها لا من حيث صحتها و مادام الترابط المنطقي لأفكار النظام الواحد لا يعتبر برهانا على الصحة .فقد أصبح العلماء يخشون المفكرين المنهجيين الذين ينشدون بناءا نظاميا نسقيا لأفكارهم أكثر مما ينشدون الحقيقة ,و مهما يكن فان مفهوم النسق أصبح يمثل نقطة الارتكاز التي يستند اليها علماء السياسة التجريبيون .بل والاستعاضة به عن مفهوم الدولة ايضا كمركز اهتمام لعلم السياسة.[1]

ثانيا: مقتربات دراسة علم السياسة

يعتبر الاقتراب إطار تحليلي يؤخذ كأساس عند دراسة الظاهرة السياسية أو الاجتماعية كما أنه طريقة تفيد في معالجة الموضوع سواء تعلق الأمر، بوحدات التحليل المستخدمة أو الأسئلة التي تثار وتحديد نوعية اللازمة للإجابة عن ذلك وكيفية التعامل معها، والاقتراب طريقة للتقرب من الظاهرة المعنية وذلك بقصد تفسيرها وبالاستناد إلى عامل أو متغير كان قد تحدد دوره من وجهة نظر الباحث في حركة الظاهرة سلفا، وتتعدد المقتربات بتعدد الزوايا التي ينظر منها كل باحث للظاهرة، والخلفية الفكرية والمعرفية

[1]– فوزي أكرم، مرجع سابق ، ص25 .

والفلسفية، حيث تتعدد المقاربات أو الاقترابات في دراسة الظواهر السياسية (الاقتراب القانوني والمؤسسي، السلوكي، النسقي، الاتصالي، صناعة القرار، نظرية اللعب، الوظيفي البنائي، الطبقة الاجتماعية، التبعية، الجماعة، الصفوة، علاقات الدولة . مجتمع، القيادة السياسية).

و نظرا لهذا التعدد في المقتربات فإننا سوف نركز على أربعة نماذج مهمة ومنتشرة بقوة المقترب الفلسفي / القانوني والمؤسسي (الجزء الاول) وكذا المقترب السلوكي والنسقي والبنا وظيفي (الجزء الثاني).

الجزء الاول: المقترب الفلسفي / القانوني والمؤسسي

- **المقترب الفلسفي**

الفلسفة هي البحث في طبيعة الواقع مع الاهتمام بالعلاقة بين الإنسان والكون طالما أن الفلسفة تزودنا باستبصارات حول هذه العلاقة فهي تفيذ في دراسات السياسة فعن طريقها نكسب توجيها محددا نحو الموضوعات، بل إن البحث السياسي الخلاق لا يمكن أن يتنكر لأهمية الفلسفة.

ومن أشهر رواد المقترب الفلسفي هو "أفلاطون "حيث عنه الدكتور حسن صعب "إذا تأملنا المدينة المثالية التي تصورها أفلاطون أشبه ببناء هندسي رائع يتبوأ الملك الفيلسوف ذروته، وينحدر منها البناء إلى الطابق الأول المؤلفة من الحكماء وينظر أفلاطون إلى هذه العلاقة بين هذه الطبقات، كما ينظر المهندس إلى العلاقة بين طوابق البناء الواحد"

وهذا ما يقودنا إلى القول بأن أفلاطون، وعدد آخر من الفلاسفة قد حاولوا تفسير الظواهر السياسية، وفق أفكار ومثاليات مشتقة من الاستدلال المجرد، وكان نتيجة ذلك هي التطوير للمقترب الفلسفي في دراسة السياسة، والذي أصبح الأساس في الدراسات السياسية وذلك المنحى التجريبي الذي طبع علم السياسة، إلا أنه يتضمن بالضرورة بعدا مثاليا يهتم بالدولة وكيف يجب أن تكون[1]

- **المقترب المؤسسي / القانوني**
  - **المقترب المؤسسي**

يمكن القول إن الاقتراب المؤسسي قد مر بمرحلتين: المرحلة التقليدية التي كان الاهتمام فيها منصبا على الدولة ومؤسساتها التشريعية والتنفيذية والقضائية.

وكانت الدراسة تطبع بالطابع الشكلي الذي يهتم بالمؤسسات الرسمية، وتغلب فيه النظرة الوصفية والتاريخية والدستورية، ويتجاهل هذا الاقتراب عموما السلوك السياسي السياق الاقتصادي والاجتماعي والإيديولوجي الذي تتحرك فيه المؤسسات، والمرحلة الثانية التي انبعثت فيها المؤسسة الحديثة.

ويعتمد اقتراب المؤسسة الشرح التفصيل الوصفي للمؤسسة من حيث:

. الهدف من تكوينها، هل تأسست من أجل تحقيق غرض عام أم مكاسب خاصة.
. مراحل تطورها، وما هي العوامل التي كانت لها الأدوار الحاسمة والتأثيرات الكبيرة في شكل المؤسسة.
. تجنيد الأعضاء في المؤسسة.

[1]– احمد البوز "محاضرات علم السياسة" كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال الرباط، الموسم الجامعي 2014/2013، ص 66.

. الوسائل التي تستخدمها المؤسسة من أجل المحافظة على بقائها.

. هياكل المؤسسة وأبنيتها أي مما يتكون هيكل المؤسسة.

. علاقة المؤسسة لغيرها من المؤسسات.

. اختصاصات المؤسسة وثقلها / التنظيم الداخلي.

وقد حدد الدارسون أربع مستويات للمؤسسية ومستوياتها:

1. التكيف

2. التعقيد

3. الاستقلالية

4. التماسك[1]

- المقترب القانوني

يركز الباحث في هذا المنهج على دراسة الأوضاع الدستورية في الدولة من حيث علاقة أجهزة الحكم ومؤسساته ببعضها واختصاصاتها ووظائفها ونظمها الرقابية كما تهتم هذه الطريقة بدراسة الحقوق والالتزامات التي ينشئها الدستور ويقرها للأفراد. وهذا يعني أن المنهج القانوني يركز على البحث في موضوع الدولة، وأنواع الدول من حيث أشكالها وحكوماتها وبالتالي فهو يركز دستورية مؤسسات الدولة المختلفة، ولا ينصب اهتمامه على دراسة

[1] مصطفى شلبي "المنهجية في التحليل السياسي" الطبعة الأولى ، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1997 ،ص 119-120.

الظاهرة، كلا منعزلا عن دراسة قانون معين أي دراسة لموضوع سياسي لا بد وأن تتم من خلال مدخل قانوني[1]

وعلى الرغم من ذلك يبقى هذا المقترب قاصرا في تحليله لعدم تركيزه على الأعمال والنشاطات غير الرسمية.

الجزء الثاني: المقترب السلوكي / النسقي / البنا وظيفي

- **: المقترب السلوكي**

إن المنهج السلوكي يسعى عن طريق استعمال الأرقام والإحصاءات إلى تحديد التكرارية في الظاهرة محل الدراسة والمتغيرات المؤثرة في تكرارية تلك الظاهرة والزيادة أو النقصان، وعلى هذا فإن الاتجاه السلوكي لا يعتمد بالدولة أو الحكومة إلا من خلال اهتمامه بالأفراد الذين يكونون بهذه المؤسسات أو يقودونها، ونجده يركز على الأخذ في الحسبان فقط تلك الموضوعات التي يمكن تبويبها إحصائيا ومن أمثلة ذلك الدراسات الخاصة بالتصويت.

وتجدر الإشارة إلى أن السلوكية ترفض مجرد الوصف والتجريب الذي لا يحكمه إطار نظري، ويعنيها السلوك الفعلي الذي يقبل:

*الملاحظة

*وضع الفروض

*جمع المعلومات

[1] أحمد البوز ، مرجع سابق، ص 69.

*تطبيق الأساليب الإحصائية والرياضية.

*الوصول إلى تعميمات[1]

ثانيا: المقترب النسقي

يحيل النسق إلى مجموعة من الحمولات مثل: الاتساق والترابط، الانتظام فهو يعني[2]:

من جهة جهازا أو مجموعة عناصر لها وظيفة محددة، أو مجموعة مناهج ووسائل منظمة تقود إلى نفس النتيجة ، ومن جهة أخرى يعني مجموع المبادئ النظرية والمناهج المحسوسة للعمل والسير في مجالات السياسة والاقتصاد ... لدولة وذلك في السلم المؤسساتي ، كما يعني مجموعا منظما ومهيكلا، أو نموذجا متماسكا للفعل والتفكير بحيث تفهم كل العناصر على أساس أنها متسقة في وحدة منطقية.

ولقد ارتكز علم السياسة في سنوات الستينات على التحليل النسقي، حيث قام مفهوم السياسة على نظرية العلوم الحقة، وعلى الخصوص النظرية العامة للأنساق وقامت كذلك على عامل التوجيه التحكمي، فدوتش يرى بأن كل الأنساق السياسية هي في مواجهة مع الصعوبات التقنية في إدارة تطورها. وفي نفس الاتجاه يطرح إيستون منظورا تكنولوجيا لا سياسيا.

فأصبح علم الأنساق قادرا على تحليل النشاط العادي للنظام السياسي القائم كتنظيم مادام ايستون يعتبر أن كل نظام سياسي يستقبل مطالب ومساعدات تنقل بواسطة حراس إلى

---

[1]– المرجع نفسه ، ص 72.

[2]– احمد البوز، مرجع سابق ، 14.

السلطة والتي تجيب عنها في المقابل بواسطة قرارات وأفعال تتحول بدورها إلى دعم جديد يؤمن مشروعيتها بطريقة عقلانية.

فالتحليل النسقي عند تحليله لنظام سياسي يعتبره على أنه يشكل مجموعة من التداخلات السياسية التي توجد في النسق الشامل الذي هو المجتمع[1].

ثالثا: مقترب البنا وظيفي

تعود فكرة الوظيفة ومنها الوظيفة إلى العلوم البيولوجية التي تركز على وظائف أعضاء الكائن الحي، ومنها انتقلت إلى الدراسات الأنثروبولوجيا والاجتماعية ليتلقفها بعد ذلك علماء السياسة ويكيفوها مع طبيعة حقل الدراسات السياسية، حيث يتم النظر إلى المجتمع على أنه نسق يعني كلا مركبا يتألف من مجموعة من الأجزاء المتميزة عن بعضها لكنها متساندة ويطلق "بارسونز" على هذه الأجزاء الأنساق الفرعية المكونة بناء لديه القدرة على تحقيق كل الحاجات الاجتماعية لسكان هذا المجتمع، وكل نسقي فرعي يسهم في مواجهة واحدة من الضرورات الوظيفية الأربع اللازمة لبقاء أي مجتمع وهي:

1. التكيف

2. تحقيق الهدف

3. التكامل

4. المحافظة على النمط.

[1] محمد الغالي "المختصر في أسس ومناهج البحث في العلوم الاجتماعية" ، دار السلام للطباعة والنشر ، الرباط ، 2005 ، ص 102.

وقد استعار علماء السياسة الوظيفيون مفاهيم الوظيفة البنائية من الدراسات الاجتماعية، ويعد جابرييل ألموند رائد البنائية الوظيفية، وقد ركز ألموند على ثلاثة متغيرات أساسية وهي: البنية والنظام الوظيفة، وقد قام ألموند بتطوير نظريته بعد تعرضها للنقد بمعية "باول" في كتابه "السياسة المقارنة."

وفي هذا الكتاب نظر ألموند إلى وظائف النظم السياسية عبر مستويات ثلاثة وهي:

المستوى الأول :وظائف التحويل، وتضم التعبير عن المصالح، تجميع المصالح والاتصال السياسي، صنع القاعدة، تطبيق القاعدة، والتقاضي بموجب القاعدة.

المستوى الثاني :عمل النظام السياسي كفرد قائم بذاته في بيئته، ويشير إلى أداء النظام السياسي تبعا لقدراته.

المستوى الثالث :ويشير إلى الطريقة التي تبقى بها النظم وتتكيف مع ضغوط التغيير عبر فترة من الزمن، وتشمل: (وظائف الحفاظ على النظام، التكيف، والتنشئة السياسية)[1]

المحور الرابع: مجالات علم السياسة

أولا: الفكر السياسي والنظرية السياسية

بالرغم مما أشار اليه بعض علماء السياسة و الاجتماع من صعوبة تحديد تاريخ لأصل الحياة السياسية، الا أننا نستطيع القول بأن الفكر السياسي ارتبط وجوده بوجود المجتمع البشري، فاذا وجد مجتمع فان الضرورة و الحاجة تستدعي وجود قواعد تحكمه و تنظمه حتى يستطيع هذا المجتمع أن يعيش في ظلها، و من ثم يمكننا القول أن من أقدم الدول عهدا بالتفكير السياسي مصر ,واليونان فضلا عن الامبراطورية الرومانية .

[1] مصطفى شلبي ، مرجع سابق، ص 124-125.

و ينشغل الناس بالفكير السياسي عندما يبحثون في تحديد أي الأفكار السياسية تقدم وعود أكثر و أي الحلول السياسية تستجيب أفضل من غيرها لتحديات بعينها ,و أية أنظمة سياسية تكون الأفضل في تلبية حاجاتهم .

الصلة بين النظرية السياسية و التفكير السياسي :

كلاهما يشتركان في تناول مسائل سياسية و اجتماعية مهمة ,و حقيقية أن التفكير الساسي شأنه شأن النظرية السياسية يتناول أسئلة يبدو أنها قد هيمنة على النقاش السياسي عبر التاريخ .

ان التفكير السياسي دائما ما يمثل ارضا خصبة يمكن الانطلاق منها لتحدي رؤية معينة واردة في احدى النظريات السياسية.

ان التفكير السياسي يقوم على النظرية السياسية فبدون الاخيرة لا يمكن للأول أن يقوم له قائمة، فما أن تبدأ عملية التفكير السياسي، يصبح المنشغل بهذا النشاط ملتزما بأن يختبر العديد من الرؤى الموضحة رؤية شاملة للحياة السياسية لا يمكن لها أن تظهر بأية حال قبل أن تكون هناك اجابة محددة قد تم تحقيقها بصدد سؤال مطروح، وبالطبع قد لا يمكننا الوصول الى هذه النقطة، ومن هنا نجد أن المنخرطين في التفكير السياسي غالبا ما يتعين عليهم البحث في فائدة نظريات سياسية مختلفة.[1]

[1]–د/ ستيفن ديلو ,ترجمة ربيع وهبة ,التفكير السياسي و النظرية السياسية و المجتمع المدني ,المجلس الأعلى للثقافة ، ,القاهرة ,2003 ,ص 47–49 .

ثانيا علم الاجتماع السياسي:

يعد علم الاجتماع السياسي أحد الفروع الرئيسية والمهمة في قائمة الفروع الأخرى لعلم الاجتماع العام. هو العلم الذي يدرس الواقع الاجتماعي للمجتمع أو الظواهر الاجتماعية ذات البعد أو الإطار السياسي. بمعنى آخر يدرس البنية الاجتماعية ومدى تأثير الأحداث السياسية ومدى تأثيرها على الواقع الاجتماعي. أو في الظواهر الاجتماعية في المجتمع.[1]

وقد عرفها لويس كونسييه بأنها: فرع من علم الاجتماع الذي يهتم بالأسباب والعواقب الاجتماعية لتوزيع السلطة بطريقة معينة داخل المجموعات أو فيما بينها. تهتم بالصراعات الاجتماعية والسياسية التي تؤدي إلى التغيير في توزيع السلطة.

كما يدرس علم الاجتماع السياسي ظواهر المجتمع المرتبطة بالسلطة والقيادة والسيادة، ويحلل طبيعة هذا السياق الاقتصادي والثقافي من جهة، ومن جهة أخرى يتابع ردود أفعال التجارب السياسية بين المجتمعات الاجتماعية الأخرى. النظم في البنية الاجتماعية.

كما يركز علم الاجتماع السياسي على دراسة النخب ومظاهر الصراع بين جماعات المصالح والجماعات ذات النفوذ الرسمي المنظم، بالإضافة إلى تركيزه على دراسة كيفية تشكيل الاتجاه السياسي. ويتناول مشاكل التنمية والتخلف والتخطيط والتحديث باعتبارها قضايا حديثة ملحة تواجه المجتمعات في العصر الحديث.[2]

---

[1]- صلاح السيد البيومي ، مرجع سابق ,ص 11 .

[2]- شعبان الطار الأسود ، مرجع سابق ,ص 19-20 .

نشأة وتطور علم الاجتماع السياسي:

علم الاجتماع السياسي هو علم قديم وجديد. وهو بمثابة علم قديم نشأ مع ظهور المجتمع أو الجماعة البشرية. المجتمع أو الجماعة الإنسانية كظاهرة اجتماعية تحتاج إلى سياج سياسي أو قواعد سياسية، من أجل تنظيم حياة الإنسان وتحقيق العيش الرغيد له، فضلاً عن الأمن والأمان. لكي يتفرغ لممارسة حياته والعمل على توفير احتياجاته الضرورية والمعيشية، ومن هنا ظهر أو نشأ علم الاجتماع السياسي بهدف تنظيم حياة الإنسان.

ويعتبر العديد من المفكرين وعلماء الاجتماع أن ماركس هو المؤسس الحقيقي لعلم الاجتماع السياسي في العصر الحديث، وخاصة في بداية القرن التاسع عشر عندما رأى أن الدولة والمجتمع في صراع دائم، وأن قيام الدولة يعتمد على المدنية. الحياة أو المجتمع. وبما أن المجتمع يسبق الدولة. العلاقات الاجتماعية بين الأفراد داخل المجتمع تأتي أولا، ثم تأتي الدولة ممثلة في أنظمتها السياسية المختلفة بعد ذلك من أجل تنظيم هذه العلاقات الاجتماعية، أي أنه ينظم العلاقات بين المجتمع والدولة.

وبعد ماركس جاء ماكس فيبر الذي رأى أن السياسة تعني الصراع على تقاسم السلطة أو توزيع السلطة بين الدول وبعضها البعض أو بين المجموعات التي يتكون منها المجتمع داخل الدولة. تعتبر السلطة حسب فيبر أحد موضوعات علم الاجتماع السياسي الذي يهتم بقدرة التفاعلات الاجتماعية التي تؤدي في النهاية إلى وجود جماعات قوية وأيضا سلطة قوية في سباق مجتمع قوي ودولة قوية بسياساتها. والنظم الاجتماعية، أي تنظيم الحياة الاجتماعية بين الأفراد في المجتمع وفق نظام سياسي قوي وعقلاني في نفس الوقت. وهذه رؤية أو رؤية تاريخية لنشوء علم الاجتماع السياسي منذ نشأته. حياة الإنسان وحتى العصر الحديث والمعاصر الذي يحتل فيه علم الاجتماع السياسي الأسبقية على فروع علم

الاجتماع الأخرى لأهميته في دراسة المجتمع والدولة ودراسة النظام الاجتماعي والنظام السياسي في إطار علم واحد وهو العلم السياسي علم الاجتماع.[1]

أهداف علم الاجتماع السياسي:

- لعلم الاجتماع السياسي عدة أهداف متنوعة حسب الظاهرة الاجتماعية موضوع الدراسة وعلاقتها أو ارتباطها بالنظام السياسي، وكذلك بالمناخ السياسي القائم في المجتمع. ويمكن تلخيص هذه الأهداف فيما يلي:
- – معرفة طبيعة العلاقة بين الظاهرة الاجتماعية محل الدراسة والظاهرة السياسية التي قد ترتبط بها.
- – معرفة طبيعة العلاقة بين علم الاجتماع والعلوم السياسية.
- – مدى ترابط الأيديولوجيا والدين في المجتمع وقبول النظام السياسي لكل منهما.
- – مدى العلاقة بين الأحزاب السياسية وجماعات الضغط كقوى اجتماعية والنظام السياسي القائم.
- – القيمة العلمية لعلم الاجتماع السياسي بين فروع علم الاجتماع وأثر هذه القيمة عليه بين العلوم الاجتماعية الأخرى.
- – دور التنشئة الاجتماعية والثقافية في تشكيل التنشئة السياسية وأثر ذلك كله على المشاركة السياسية.
- – تأثير منظمات المجتمع المدني على النظام السياسي والعكس.
- – طبيعة العلاقة بين المجتمع كظاهرة اجتماعية والدولة كظاهرة سياسية.
- – أثر السلطة في الصراع السياسي وأثر هذا الصراع على السلطة في النظام السياسي للمجتمع.

---

[1]– صلاح السيد بيومي ، مرجع سابق ,ص 12–16 .

- – ظاهرة الإسلام السياسي وعلاقتها أو ارتباطها بنظام الحكم القائم في المجتمع وأثرها على ظاهرة العنف والتطرف.[1]

ثالثا العلاقات الدولية:

تعريف العلاقات الدولية:

تعددت التعريفات المتعلقة بالعلاقات الدولية وتنوعت باختلاف المدارس والاتجاهات الفكرية، والزاوية التي ينظر منها كل مفكر إلى هذه العلاقات. فأنصار المدرسة الواقعية، على سبيل المثال، يحددون العلاقات الدولية من خلال المتغير الرئيسي الذي يعتمدون عليه، وفي تحليلهم للعلاقات الدولية، فهو متغير للقوة، ويعرّفون العلاقات الدولية بأنها علاقات صراع من أجل السلطة ومن أجل السلطة. أما أنصار نظرية التكامل الدولي فهم يحددون العلاقات الدولية من خلال الموضوع الرئيسي للنظرية وهو التكامل الدولي، ويرون أن هذه العلاقات تقوم على انهيار العلاقات التكاملية، بينما يفسر أنصار نظرية التبعية العلاقات الدولية بأنها علاقات سيطرة وتبعية. سيطرة الدول المركزية على الدول الهامشية وتبعيتها لدول المركز.

يركز كل من هذه التعريفات على جانب محدد من العلاقات الدولية، ولا يشمل جميع جوانبه. العلاقات الدولية ليست فقط علاقات قوة أو علاقات تكاملية، بل هي أيضًا علاقات سيطرة وتبعية.[2]

---

[1]– المرجع نفسه ، ص 16 .

[2]– د/جندلي عبد الناصر ,التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية ,دار الخلدونية ، الجزائر ,2007 ,ص 27 .

رابعا: المؤسسات السياسية

الدولة هي التجسيد الكامل للمجتمع، وهي تمثل هذا المجتمع في كافة شؤونه العامة، من خلال الهيئات الشرعية التي تمارس حقوق وواجبات الأمة بأكملها تجاه المواطنين، وهذه الهيئات الوسيطة بين المجتمع ككل وبين مختلف فئاته. العناصر التي يتكون منها هذا المجتمع تشكل ما نسميه السلطات. الجمهور.

تحدد الدساتير في الدولة الحديثة مؤسسات السلطة وحدودها والعلاقات التي يجب أن تقوم بينها، انطلاقا من مبدأ التوازن الذي يمنع إحداها من استبداد الأخرى.

تتفق الدساتير الديمقراطية على تقسيم السلطات إلى ثلاث: السلطة التشريعية، التي تضع القوانين، والسلطة التنفيذية، التي تفرض احترام هذه القوانين على المجتمع بأكمله، والسلطة القضائية، التي تطبقها على جميع الحالات الخاصة وتفسرها في المسائل المتنازع عليها.[1]

المحور الخامس: علاقة علم السياسة بالعلوم الأخرى

أولا: علاقة علم السياسة بالاقتصاد

يعالج علم السياسة قضايا السلطة والحكم بينما يعني الاقتصاد بالموارد النادرة او بإنتاج السلع والخدمات وتوزيعها وبين الناحيتين ارتباط وثيق ذلك انه لا حرية سياسية بدون تحقيق الحرية الاجتماعية والاقتصادية وهناك علاقة وطيدة بين علمي السياسة والاقتصاد ناتجة عن التداخل الواضح بين الاوضاع السياسية والاقتصادية، حيث يوجد تأثير متبادل

[1]– جاسم زكريا ,مرجع سابق ,ص 127 .

بينهما فمثلا نجد ان هناك علاقة ارتباط بين كيفية توزيع الدخل والاستقرار السياسي داخل المجتمع.

كذلك نجد ان الثورات الكبرى الفرنسية (1879) والثورة الروسية (1917) جاءت على إثر اوضاع اقتصاد غير صحية (انتشار الفقر و الجوع و عدم عدالة التوزيع).

ايضا نجذ ان المحرك الاساسي للاستعمار الذي هو ظاهرة سياسية كان سعي القوى الاستعمارية الاوروبية الى الحصول على مصادر رخيصة للمواد الخام ،وفتح اسواق جديدة لتصريف منتجاتها الفائضة (عوامل اقتصادية) وكذلك فموضوعات الثروة و الدخل و اوضاع الطبقة العاملة و سياسات توزيع الدخل و الضرائب كلها موضوعات اقتصادية لكنها محل اهتمام علم السياسة في ذات الوقت لم لا ننسى ان السياسات الاقتصادية توضع من جانب السياسة و هناك قضايا كثيرة ينظر لها من الجانبين السياسي و الاقتصادي فمثلا التأميم له جوانبه الاقتصاد و السياسة و الحركات النقابية لها جوانبها السياسية و الاقتصادية و موازنة الدولة ورسم الخطط الاقتصادية و التخطيط من اجل التنمية الشاملة و مسائل المنح و الفروض كل تلك الامور لها جوانبها السياسية و من العسير الفصل التام بين الاثنين ، و لقد كان علم الاقتصاد يسمى بالاقتصاد السياسي لوثوق الارتباط بينهما لأنه يهتم لدراسة التأثيرات المتبادلة بين الاوضاع السياسية و الاوضاع الاقتصادية .[1]

ثانيا: علم السياسة وعلم الاجتماع:

هناك ارتباط قوي بين علمي السياسة و الاجتماع و يرجع ذلك الى الارتباط القوي بين الاوضاع الاجتماعية و الاوضاع السياسية للمجتمع .فمثلا البناء الاجتماعي السليم للمجتمع (طبقة غنية قليلة العدد ,طبقة وسطى ضخمة ,طبقة فقيرة العدد) ينعكس ايجابا

[1]– محمد عبد البديع السيد ,مبادئ علم السياسة ،كلية الأدب ،قسم الاعلام ،جامعة بنها .ص 07 .

على الاستقرار السياسي للمجتمع و العكس صحيح ,فالتفاوت الطبقي الحاد (تضخم الطبقة الفقيرة وتأكل الطبقة الوسطى) يؤدي الى زعزعة الاستقرار السياسي للمجتمع ,كذلك هناك موضوع مثل التنشئة السياسية للفرد هو محل اهتمام مشترك لعلمي السياسة و الاجتماع ,فالتنشئة هي العلمية التي من خلالها يكتسب الفرد معارفة وتوجها و آرائه و افكاره السياسة ، و هي عملية تراكمية تتم خلال سنوات عديدة من عمر الفرد و من خلال مجموعة من المؤسسات الاجتماعية مثل الاسرة و المدرسة و دار العبادة و الحزب و الجامعة و غيرها .[1]

ثالثا: علم السياسة والقانون

القانون هو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم الروابط الاجتماعية التي يحير الناس على اتباعها و القانون قسمان عام و خاص و الذي يهمنا هو القسم العام و الارتباط بالذات يكون بمادتين (القانون الدولي و الدستوري) باعتبار ان الاول يشير الى طبيعة العلاقات الموجودة بين الدول و الى كيفية تطبيقها وفق الصيغ و الاعراف القانونية (تقنين العلاقات) أما الثاني (القانون الدستوري) فهو الذي تشير الى شكل الدولة اولا و التنظيمات الاساسية للسلطات العامة فيها ثانيا و اخيرا هو الذي يحدد الحقوق و الواجبات التي يتمتع بها الافراد. [2]

ومن ذلك تستطيع القول ان أكثر مفردات علم السياسة العام تشابه و تكاد تتطابق في المفردات و المواضيع كالشبه الموجودة بين النظم السياسية و القانون الدستوري و العلاقات و المنظمات و القانون الدولي العام و في منتصف الاول من هذا القرن كان القانون محور الدراسات السياسية و في الوقت الحاضر يتضح التداخل بين القانون و السياسة في موضوعات القانون الدستوري او القانون العام الذي يجري على دستور الدولة و

---

[1]– فوزي أكرم ,مرجع سابق ,ص13 .

[2]– احمد البوز، مرجع سابق ، 17.

اسس المبادئ المنظمة لتداخل سلطات الحكومة و لعلاقة الحكومة بالحكومات المحلية و لحماية حقوق الافراد و حرياتهم و ممتلكاتهم و تداخل السلطة القضائية مع السلطتين التشريعية و التنفيذية .[1]

و نجد كثيرا من كتاب النظرية السياسية ينشدون عن شرعية السلطة في الدول الى القانون و لقد اوضح ارسطو و افلاطون اهمية القانون و تأدية وظائف الدولة كما استطاع المشرعون الرومان ان يجعلوا بعض القوانين الاساسية فيما بعد مصدرا اساسا للقوانين الوضعية في الدول الأوربية و اخيرا يمكن القول ان هذا الامر لا يعني على الطلاق عدم وجود اختلاف و تباين بينهما و هذا الاختلاف يظهر من خلال الشمول و الاختصاص و التخصيص فاذا كان القانون الدستوري يكشف القواعد القانونية التي تخص السلطة فقط فان علم الساسة يتجاوز ذلك في هذا المجال حتى يصل الى الالمام بكافة جوانب السلطة من اجتماعية سياسية و اقتصادية بل تحلل ذلك و يعطي رأيها فيها و اذا كان القانون الدولي ينحصر اهتمامه بعلاقة الدول بالدول الاخرى و الهدف الذي يسعى اليه هو جعل العلاقات بين الدول تسير وفق القانون على العكس من ذلك ان علم السياسة يذهب الى ابعد من ذلك فهو يقر ما ذهب اليه القانون الدولي و لكنه ينظر الى هذه العلاقات بمنظار موضوعي و حتى ينصرف اهتمامه و دراسته الى خارج الاطار القانوني على اساس المصالح الاقتصادية و المنافع التجارية و الدبلوماسية السرية و العلاقات الخفية التي تخدم مصالح الدولة بالدرجة الاساس .[2]

رابعا: علم الساسة وعلم النفس

---

[1]– محمد عبد البديع السيد، مرجع سابق ، ص 12.

[2]– المعهد التطويري لتنمية الموارد البشرية ، المدخل لعلم السياسة ، ، دار المعمورة للطباعة والنشر والتوزيع ، النجف ، 2011 ،ص 22.

يعتبر علم النفس من العلوم التي تتداخل معرفيا مع علم السياسة ,و هناك فرع مشترك بيمن العلمية يعرف بعلم النفس السياسي ,و هو يهتم بدراسة تأثير العوامل النفسية على السلوك السياسي للأفراد .فمثلا يقال ان العصبيين (نفسيا) لا يطيقون الجوار السياسي و دائما ما يتصف سلوكهم السياسي بالتهور و قد حاول البعض تفسير السلوك السياسي لبعض القادة التاريخيين استنادا الى ظروفهم النفسية فمثلا يقال ان السلوك التوسعي العدواني لكل من نابليون و هتلر و موسوليني يرجع الى عقيدة نفسية لديهم اساسها انهم كانوا قصار القامة ,و بالتالي فقد انعكست هذه العقيدة على سلوكهم السياسي عندما اصبحوا قادة لدولهم فشرعوا في غزو الشعوب الاخرى لأثبات ذواتهم و التخلص من مركب النقص و تظهر مدى العلاقة التي تربط العلمين معا في النظم الاكثر ديمقراطية و كذلك في النظم الشمولية حيث يستند نظام الحكم على الرأي العام من تم فان تشكيل و تهيئة الرأي العام مسألة هامة يعنى بها نظام الحكم القائم لتأييده و ذلك التشكيل و تلك التعبئة و التهيئة لا تتأتى بلاد دراسة علمية جادة للطباع و الميول و بصفه عامة دراسة في علم النفس.

خامسا: علم السياسة والتاريخ :

لقد حاول علم السياسة إيجاد علاقة حميمة مع التاريخ، انطلاقاً من مقولة "التاريخ هو ماضي السياسة، والسياسة مستودع مليء بالأحداث والأدلة والتطورات والمعلومات والمذكرات التي تساعد على فهم أدق للسياسيين" لكن علماء السياسة سرعان ما اكتشفوا أن التاريخ يتعامل مع الماضي، وليس الحاضر والحوادث الماضية لم تعد مفيدة بما فيه الكفاية لفهم حاضر السياسة ومستقبلها. [1]

سادسا: علم السياسة والأحكام السياسية العامة:

[1] https://democraticac.de/?p=47055-

الأحكام السياسية هي القيم العامة التي على اساسها تقع ردود الافعال، و وجود الاحكام في النشاط السياسي لم يعد مشكلة ، بل مشكلة الاحكام في علم السياسية مرتبطة بمسألة وجود ادوات قياس هذه الاحكام ، حيث يتطلب الامر تصنيف جميع القيم الممكنة التي تتحرك الانسان على ضوئها و تصنيف الاحكام علمية ممكنة في اطار تبوبيها في الحقول العامة كجعل الديمقراطية او حقل التقدم ,مع ان الانسان يمكنه ان يعتنق عددا لا يستهان به من الاحكام و القيم في نفس الوقت ، كما ان تحديد القيم هي مسألة نسبية و قابلة للتغيير لدى الافراد و الاحزاب و الانظمة السياسية .[1]

[1]– فوزي أكرم ، مرجع سبق ، ص12 .

السداسي الثاني

المحور الأول: الدولة

المحور الثاني: النظام السياسي

المحور الثالث: الفصل بين السلطات

المحور الرابع: الأحزاب السياسية

المحور الخامس: الجماعات الضاغطة

المحور السادس: الرأي العام

المحور السابع: المشاركة السياسية والديمقراطية

المحور الثامن: التنشئة السياسية والثقافة السياسية

اولا: تعريف الدولة

- **التعريف اللغوي:** الدولة في اللغة بتشديد الدال بفتحتها أو ضمتها، التبعية في المال والحرب، وقيل بضمة في المال وبفتحة في الحرب، وقيل بضم للآخرة وبفتح للدنيا، وجمع على الدال بضم الدال وفتح الواو، ودولة بكسر الدال وفتح الواو وكلمة "الدولة" في القرآن الكريم موجودة في قوله تعالى: (كي لا يكون دولة بين الاغبياء منكم).[1]
- **التعريف الاصطلاحي:** شعب يستقر في إقليم معين ويخضع لسلطة سياسية محددة، وهذا التعريف متفق عليه عند أغلب الفقهاء لأنه يحتوي على العناصر الأساسية التي يجب قيامها لأي دولة، وهي الشعب والإقليم والسلطة، وإن اختلفوا في صياغة التعريف، وسبب هذا الاختلاف هو أن كل فقيه يطرح في تعريفه فكرته القانونية عن الدولة.[2]

يعرف مجموعة من فقهاء القانون الدستوري الدولة على النحو التالي:

تعريف أندري هوريو: الدولة هي: "مجموعة بشرية مستقرة على أرض معينة وتتبع نظاما اجتماعيا وسياسيا وقانونيا معينا، بهدف الصالح العام ويستند إلى سلطة مزودة بصلاحية الإكراه[3]."

أما عند كاري دي مالبرغ: فهي "مجموعة من الأفراد مستقرة في إقليم معين لها تنظيم يخضع له الأفراد ويتمتع بسلطة الأمر والقهر[4]."

---

[1]– سورة الحشر – الآية 7

[2] –https://nehroes.blogspot.com/2011/12/blog-post_12.html–

[3] –Andre Hauriou droit constitutionnel et institutions politiques ed Monthrestien. Paris ,1970.

[4] –Carre de Malberg , contribution a la théorie général de L'Etat , vol2. CNRS 1982.

أما الأستاذ الدكتور فؤاد العطار فيعرفها بأنها "ظاهرة سياسية وقانونية تعني جماعة من الناس تقطن رقعة جغرافية معينة دائمة ومستقرة وتخضع لنظام سياسي[1]."

ومن هذه التعريفات نستخلص أن العناصر الموضوعية لتكوين الدولة هي الشعب والإقليم والسلطة السياسية[2]

ثانيا نشأة الدولة: لقد تعددت النظريات التي تفسر نشأة الدولة ورغم هذا التنوع يمكننا بهذه النظريات الى مفهومين اساسيين:

- **النظريات التي تعتبر الدولة ظاهرة قوة:** إن النظريات التي تفسر الدولة كظاهرة قوة ترتكز جميعها على فكرة السياسة، وهي أن السلطة السياسية تعتبر قبل كل شيء ظاهرة قوة وإكراه، وهي دائما في أيدي من يستطيع فرض سلطته. السيطرة على الآخرين، وإن جوهر الدولة يكمن في الإكراه، الذي يظهر بأشكال مختلفة. وقد أكد علم الاجتماع والأنثروبولوجيا السياسية على هذه الفكرة، أي قوة الإكراه أو الإلزام، وهي أساس نشوء المجتمعات القديمة والحديثة على حد سواء. في الواقع، لا توجد مجتمعات بدون سلطة، ولأن حل الصراعات التي تنشأ داخل المجتمعات يتطلب وجود سلطة مقتدرة. فرض النظام وإجبار الناس على طاعته.

  وإذا اعتبرنا أن الدولة الحديثة لا تتميز عن غيرها من المجتمعات إلا بدرجة تطور وتعقيد تنظيمها السياسي، فيمكننا القول إن عنصر الإكراه موجود بحكم طبيعته.
- **النظريات التي تعتبر الدولة ظاهرة ارادية:** وبالإضافة إلى النظريات التي تفسر الدولة كظاهرة قوة، هناك مذاهب فلسفية تقول إن الدولة نشأت نتيجة اتفاق بين الأفراد.

---

[1]– فؤاد العطار، النظم السياسية والقانونية الدستوري، دار النهضة العربية، القاهرة ، 1975 ، ص 30.

[2]– بوكرا إدريس، الوجيز في القانون الدستوري والنظم السياسية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2003 ، ص 13

أصل نشوء الدولة هو الإذن التعاقدي، وهو يفرض وجود نوع من العقد يربط بين الأفراد الذين يعيشون في إطار مجتمع الدولة. وهذه الفرضية حول أصل الدولة قديمة، ونجدها في الفلسفة اليونانية وفلسفة العصور الوسطى، وكذلك عند أنصار مدرسة الحق الطبيعي، وازدهرت هذه النظرية في القرنين السابع عشر والثامن عشر مع ظهور المذاهب الليبرالية التي مهدت الطريق لصعود الثورة الفرنسية.[1]

ثالثا: النظريات المفسرة لنشأة الدولة:

نظرية التطور العائلي: الأسرة هي الخلية الأولى في المجتمع، وهي أنشئت لتلبية الحاجات الفطرية الأصيلة للإنسان. ثم مع اتساع نطاق الأسرة وكثرة عددها تتشكل العشائر، ومع اتساع هذه العشائر تتشكل القبائل ثم القرى ثم المدن السياسية، وهذا يعني أن الدولة ليست إلا عائلة. التي نمت وتطورت بشكل تدريجي، وهذا من ناحية، ومن ناحية أخرى نجد أن الذين يدعون تكوين الدولة ليسوا مجرد تكوين اجتماعي. الدولة كيان سياسي خلقته عدة عوامل، أبسطها القومية. والدولة القومية هي الشكل السياسي الوحيد الذي يتوافق مع التكوين الاجتماعي الطبيعي.

النظرية الدينية: وإذا كان التطور الطبيعي للدولة والسلطة قد قبله بعض العلماء، فإن هناك من يؤمن عمدا بالنظرية الدينية المتمثلة في تركيز وتنظيم الحكم. وفي أسطورة جلجامش، نقرأ عن زيارة منظم شؤون الكون وصانعه إلى الأرض في الخفاء، مقدمًا سر الحكم والطبيعة إلى جلجامش، وقام جلجامش ببناء لوراك وعين كهنة هناك لتفسير الإرادة الإلهية وإقناع الناس بالإرادة الإلهية التي تقتضي أن يكون جلجامش ملكًا مطلقًا عليهم، ورأت العديد من المجتمعات أن الإرادة الإلهية سبب رئيسي ومباشر في قيام الدولة وتشريعها، إلا أننا نجد

[1]–عصام سليمان ,مدخل الى علم السياسة ,دار النضال للطباعة و النشر والتوزيع ,الطبعة الثانية ,بيروت ,1989.ص 200 .

أهمية في هذه النظرة الدينية للحكم النظرة إلى قدسية الدولة وحكامها. بالنسبة لهم، يمثل الحاكم ظل الله على الأرض. ولذلك فإن شرعية الدولة ترجع إلى كونها النظام المقدس الذي فرضه الله لتحقيق هدف الحياة الاجتماعية.

نظرية العقد الاجتماعي: وفريق آخر يرى أن العقد الاجتماعي هو الأساس الذي قامت عليه الدولة، سواء كان المجتمع الطبيعي يتميز بالأمن والاستقرار والتعاون بين الأفراد، أو لا يتميز بالشيء، وإن ظهور الدولة بشكلها الحديث وبما تمتلكه من سيادة وقوة سياسية يعود إلى العقد أو العقد الذي أبرمته. وقد قبله سكان هذا المجتمع الطبيعي الفطري. ويرى العديد من العلماء أن هذه الحالة الطبيعية تمثل مرحلة سابقة على التنظيمات والقواعد السياسية والاجتماعية التي تنظم سلوك الأفراد في تلك الفترة. لكن بعد ذلك اتجه الناس نحو بناء المجتمع المدني من أشخاص يتمتعون إلى حد ما بالحقوق السياسية والمدنية، ونظرية العقد الاجتماعي وهي نظرية لها جذور راسخة في الفكر السياسي بشكل عام[1].

ويعتبر توماس هوبز، وجون لوك، وجان جاك روسو من الرواد الأوائل لهذا الاتجاه، وقد افترضوا أن الحالة الطبيعية للإنسان هي حالة حرب وصراع مستمر، أي أنها حرب الكل ضد الكل. ولكي يحافظ الأفراد على أمنهم واستقرارهم فإنهم يتنازلون عن حرياتهم، تفويض بياناتهم لتمثيل سلطة مركزية قوية قادرة على حمايتهم من أنفسهم أصلاً، ولا يحق للمحكومين إلغاء الاتفاق إلا إذا كان الحاكم غير قادر على تقديم ما اختاره الشعب[2].

ويمثل العقد الاجتماعي، حسب هوبز، التنازل المتبادل لجميع الأفراد عن جميع حقوقهم الطبيعية، وهو تنازل مطلق للشخص عن تولي شؤونهم ،ويؤكد هوبز أن الحاكم أو الملك ليس طرفا في العقد لأن العقد يتم بين أفراد وتسقط له كافة حقوقهم الطبيعية.

---

[1]- المرجع نفسه، ص 203.

[2]- المرجع نفسه، ص 206.

أما جان لوك فقد آمن بالحقيقة التاريخية للعقد الاجتماعي، وأنه هو الأساس للحفاظ على حرية الأفراد واستقلالهم، على اعتبار أن الفرد حر ومستقل ومتساوي مع الآخرين بطبيعته. ولا يستطيع أحد إخضاع أي فرد للقوة السياسية إلا إذا وافق على ذلك، لهذا السبب. إن التنازل عن الحرية الطبيعية يجب أن يأتي من خلال ميثاق اجتماعي، يتفق فيه عدد من الأفراد على تشكيل مجموعة اجتماعية تعمل كوحدة واحدة من أجل الدفاع عن الحياة والممتلكات.

وخلاصة القول هي أن الأفراد، من خلال تعاقدهم مع بعضهم البعض لتكوين مجتمع مدني يحفظ الحياة والحرية، لا يمنحون الجماعة أي سلطة أو حق يتعارض مع الحقوق الطبيعية الأصلية التي يمتلكها الأفراد في حالة الطبيعة. وخلاصته تؤكد أن السيادة والسلطة النهائية في يد الشعب.[1]

رابعا :اركان الدولة

- **الشعب :**

هو مجموعة من الأفراد يقيمون ويعيشون في إقليم الدولة ويرتبطون بالأخيرة برابطة قانونية وهي الجنسية، ويخضعون لسيادة الدولة، وكل من يحمل جنسية دولة معينة يعتبر فرداً من شعب تلك الدولة ويجب عليه الخضوع لسيادة دولته.

إن مفهوم الشعب في نظر القانون الدستوري له معنيان: [2]

الشعب بالمعني السياسي والشعب بالمعنى الاجتماعي– .

---

[1]– شعبان الطاهر الأسود .علم الاجتماع السياسي ,الدار المصرية اللبنانية ,الطبعة الأولى ,القاهرة ,1999,ص 82-84 .

[2]بوكرا إدريس، مرجع سابق ، ص 14

أ. **التعريف السياسي الشعب:**

وهو مفهوم يقتصر على مجموعة من الأفراد من أبناء الولاية الذين يحق لهم ممارسة الحقوق السياسية، وخاصة حق التصويت وفقا للنظام الانتخابي في الدولة، وعليه فإن كل مواطن يحمل الصبغة السياسية للشعب يعتبر بالضرورة عضواً في الشعب الاجتماعي للدولة وليس العكس.

وتختلف القدرة الاستيعابية في الفضاء السياسي للشعب باختلاف الأنظمة الانتخابية في البلدان.

في حين أن الأخير أوسع نطاقًا ضمن نظام الاقتراع العام والاقتراع المباشر وهو كذلك وهو أضيق في نطاق التصويت المقيد والتصويت غير المباشر، وفي جميع الأحوال فهو ضمن نطاق الشعب إن الفضاء السياسي أضيق من الفضاء الاجتماعي للشعب في أي بلد، مهما اختلف نظامه الانتخابي من بلدان أخرى أو اخترعوا أنظمة انتخابية متتالية لنفس البلد، لأن الشعب فالسياسي ليس إلا جزء من الشعب الاجتماعي، الذي يضم ويحوي كل هؤلاء فئة فيه[1]

ب. **التعريف الاجتماعي الشعب:**

وإذا أردنا تعريف الأشخاص بالمفهوم الاجتماعي، فإننا نتعامل مع معنى أوسع من هذا المصطلح الشعب من الناحية السياسية، لأن المعنى يشمل جميع المواطنين بكافة فئاتهم البالغين ويشكل العدد القاصرون، الذين يتمتعون بحقوقهم السياسية والمدنية، والمحرومين منها المتعلقة بالتعداد الكلي للمواطنين بعد كل تعداد .ونحن نميز مصطلح الناس عن السكان باعتباره مفهوما يشمل الناس أنفسهم والأجانب أيضا، والسكان أو سكان الولاية يشملون الشعب وجميع الأجانب المقيمين في الدولة، وفكرة الخضوع ولا تستثني القوانين

---

[1] غريبي فاطمة الزهراء، مرجع سابق، ص 57.

الداخلية الأجانب المقيمين في البلاد، حيث إنهم ملزمون باحترام النظام الوضع القانوني في البلد الذي يتواجدون فيه، لكن بعض القوانين ذات الصلة قد لا تهمهم من خلال اكتساب الحقوق السياسية، على سبيل المثال، مثل حق الترشح للانتخابات، والذي يُستثنى منه الأجانب، أو بعض الحقوق.

الحقوق المدنية مثل الحق في السكن [1]

- **الإقليم:**

تعريف الإقليم :

الإقليم هو عبارة عن رقعة جغرافية، يقيم عليها الشعب، ويخضعون لسلطة سياسية تمارس سيادتها دون غيرها[2]

وتعرف أيضًا بالمنطقة الجغرافية التي يستقر فيها الناس بشكل دائم، والتي يمارسون فيها والدولة لها السيادة على هذا الشعب [3] فالإقليم عبارة عن حيز أو مجال أو مكان يستقر فيه أفراد الشعب ويخضعون لسلطة سياسية تدير شؤونهم بالنيابة، وتمارس السيادة باسمهم.

❖ **أنواع الإقليم :**

الإقليم البري: يتم تحديد الإقليم البري على أساس مساحة الدولة، وما هي حدودها الحدود الطبيعية كالجبال والأنهار، والحدود الصناعية كالأسلاك الشائكة، بالإضافة إلى ما تحتويه الأرض، ومسألة تحديد الحدود البرية هي أحد أسباب النزاعات الدولية.
نتيجة تضارب المصالح، وصعوبة تحديدها بدقة بسبب تداخل العوامل التاريخية السياسية والاجتماعية.

---

[1]، د/ حسين عثمان محمد عثمان، "النظم السياسية"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ، 2009 ص 73

[2]– بوكرا إدريس، مرجع سابق، ص 120

[3]– بوغزالة محمد ناصر، مرجع سابق، ص 129

الإقليم البحري: أو الإقليم المائي، هو الجزء الساحلي من مياه البحر العامة المتاخمة لشواطئ الدولة وقد تم تحديد المياه الساحلية وكذلك الداخلية، داخل حدودها من البحيرات والأنهار الداخلية اتفاقية البحار: مسافة المياه الإقليمية 81 ميلاً، أما المسافة الإجمالية للمنطقة الاقتصادية تم ضبطه على 122 ميلًا بحريًا.

الإقليم الجوي: يشمل الإقليم الجوي كل المساحة التي تعلو كل من الإقليم البري والبحري وللدولة ارتفاع ومن المؤكد أن تمارس عليه الصلاحيات الكاملة، ولا يحق لطائرات الدول الأخرى استخدام هذه المساحة الهوائي فقط بالاتفاق مع الدولة المعنية[1]

- **السلطة السياسية:**

تعريف السلطة السياسية: بعد تواجد الشعب على إقليم جغرافي معين، لا بد من قيامها هيئة منظمة تمارس السلطة في حكم الشعب والإشراف عليه ورعاية مصالحه وإدارته المنطقة وحمايتها وإعمارها وتنظيم استغلال ثرواتها. ولا يشترط أن تتخذ هذه الهيئة الإدارية شكلاً محدداً، بل يجب أن تمتد صلاحياتها إليها الإقليم الذي تحكمه بطريقة لا تسمح بوجود أي سلطة أخرى منافسة لها.

كما لا يشترط أن تكون ممارسة السلطة من قبل هذه الهيئة الحاكمة بموافقة جميع الشعب، وتقوم الحكومة في كثير من الأحيان بتوسيع صلاحياتها من خلال القوة والردع، كما يحدث عندما تحدث الثورة الانقلاب، أو عند حدوث حرب أهلية، تحدث اضطرابات أو اضطرابات، يتم قمعها بالقوة.

ويختلف صاحب السلطة أو حائزها عمن يمارسها، فالدولة هي صاحبة السلطة وصاحبها، بينما تمارس الحكومة، من خلال أعضائها، هذه السلطة نيابة عنهم دولة[2]

---

[1]– حامد سلطان، أصول القانون الدولي ، دار النهضة العربية ، مصر، 1995 ، ص 428

. [2]مولود ديدان، مرجع سابق، ص 35

- **السيادة :**

الرأي الأول يمثل النظرية الفرنسية، وهي تقول بأن السيادة يجب أن تكون موجودة، ولا يمكن قيام دولة غير ذات سيادة، أي أن الجماعة لا تستحق أن توصف بالدولة إلا إذا تمتعت بالسيادة، ذلك هي سلطة غير مقيدة في الخارج والداخل ويعني أن الدولة تسيطر على الأرض والأفراد دون أي تدخل خارجي أو داخلي، وفي هذا نجد جان بودان يقول: الدولة ذات السيادة تصدر الأوامر دون تلقي الأوامر من أحد.

يعرف بودين السيادة بأنها السلطة العليا التي يخضع لها الرعايا وجميع المواطنين والتي لا تخضع للقوانين والوظيفة الأساسية للسيادة هي سن القوانين، ولذلك فهي مصدر القوانين وبالتالي فهي غير ملزمة بها.

وهي سلطة عليا لا تخضع لأي سلطة أخرى فوقها. إنه مطلق ولا يلتزم بأي قوانين. بل هي سلطة سن القوانين في الدولة، فهو شامل في تطبيق القوانين على كافة المواطنين وعلى كافة مؤسسات الدولة. وهي دائمة، إذ أن حياة الدولة مرتبطة بوجودها، وهي غير قابلة للتجزئة، فلا يمكن التنازل عن جزء منها دون فقدانها كلها واستيطانها أيها الشعب.[1]

المحور الثاني: النظام السياسي

امتلأت الساحة السياسية خلال العقدين الأخيرين بثروة من التطورات السياسية التي شهدتها دول العالم الثالث، والتي ظهر معظمها في انحسار النزعات الاستبدادية ونمو التحولات الديمقراطية في إطار ما يسمى بالعالمية" ، "الثورة الديمقراطية"، بحيث يمكن القول أن هذه الظاهرة أصبحت تمثل حقا الاتجاه المعاصر الرئيسي في دراسة النظم

[1]– شعبان الطاهر الأسود ، مرجع سابق ، ص 81 .

السياسية، وفي دول العالم الثالث، وفي إطار هذا السياق، شهد مجال السياسة المقارنة بدوره تطوراً موازياً يواكب الأحداث المتلاحقة التي شهدتها أنظمة العالم الثالث.[1]

تعريف النظام السياسي:

مصطلح النظام السياسي هو مفهوم مجرد ويستخدم على نطاق واسع مع معاني مختلفة. ويمكن تعريفه بأنه "شكل من أشكال المجتمع الحاكم المتأصل في البيئة القانونية (الدستورية) والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، ويعتمد جوهر النظام السياسي على الترابط بين مؤسساته (قواعد اللعبة السياسية) والجهات الفاعلة الجماعية (الحكومات، المؤسسات البيروقراطية، الأحزاب السياسية، مجموعات المصالح). [2]

وبناء على ما سبق يمكن القول إن هناك تعريفين لمصطلح النظام السياسي. التعريف الأول محدود ويعني "المؤسسات الرسمية المسؤولة عن إدارة الدولة وصنع السياسات العامة وتنفيذها"، والتعريف الثاني موسع ويعني "جميع الأطراف والجهات الفاعلة والمؤثرة في الواقع السياسي، سواء كانت رسمية" (مثل السلطات الثلاث: التشريعية، والتنفيذية، والقضائية)، أو غير رسمية، سواء كانت شرعية (مثل الأحزاب)، أو غير شرعية (مثل الحركات الإرهابية).

من خلال التعريف السابق، يمكن النظر إلى النظام –في تعريفه المحدود– بشكل كامل على أنه «سلطة تمارس على إقليم ما من خلال مؤسسات سياسية (أجهزة وهيئات)، تشمل دلالات مادية مثل شكل الدولة، ودلالات أخلاقية مثل تنظيم عمليات صنع القرار وغيرها فيما يتعلق بصنع السياسات، ومن هنا يرى علماء السياسة أن النظام السياسي هو

---

[1]–علي الدين هلال الدسوقي ، محمود اسماعيل محمد ، اتجاهات حديثة في علم السياسة ، المجلس الأعلى للجامعات ,اللجنة العلمية للعلوم السياسية و الادارة العامة ,سنة 1999 .ص 133 .

[2] Bertrand Badie, International Encyclopedia of Political Science, P2036

المسؤول عن توزيع موارد الدولة بشكل إلزامي أو قسري، ويستخدم الإكراه الجسدي بطريقة مشروعة في حالة مخالفة القانون، وذلك حفاظاً على حقوق المواطنين. المواطنين وفرض احترام القانون على المخالفين. [1]

على الرغم من كثرة التعريفات للنظام السياسي واختلاف وجهات النظر التي اتخذها كل باحث في هذا الشأن، إلا أنه يمكن تصنيفه إلى إطارين أساسيين، أحدهما ضيق وهو التعريف التقليدي، والثاني واسع وهو التعريف الحديث.

التعريف التقليدي للنظام السياسي: وبهذا المعنى فإن المقصود بالنظام السياسي هو أنظمة الحكم السائدة في دولة معينة، وعليه فإن هناك مترادفا بين عبارة "النظام السياسي" والقانون الدستوري، ذلك القانون الذي يتضمن مجموعة من القواعد التي تتعلق بنظام الحكم والتي تنظم شكل الدولة ونظام الحكم وطبيعة الحكم، والعلاقة بين السلطات وصلاحياتها، وكذلك القواعد التي تحدد حقوق الأفراد وحرياتهم وضماناتهم.

وفي هذا الصدد، ذهب جورج بيرو إلى تعريف النظام السياسي بأنه كيفية ممارسة السلطة في الدولة. كما يترادف هذا التعريف بين مفهوم النظام السياسي ومفهوم الحكومة التي تعرف بأنها: الأداة الرسمية التي يتم من خلالها اقتراح القرارات وبلورتها وتنفيذها قانونيا، كان المقصود من هذا التعريف للنظام السياسي أن يكون شاملاً ليشمل جميع الدول، سواء كانت متقدمة، ديمقراطية أو استبدادية، غربية أو غير غربية، ليشمل المنظمات السياسية البدائية التي تفتقر إلى المؤهلات لتكون دولًا بالطريقة التي تصورها ماركس وفيبر، مثل باعتبارها احتكارًا لحق الإنسان في استخدام القوة البدنية ضمن حدود معينة.

[1] محمد صفي الدين خربوش، مقدمة في النظم السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ، 2013، صـ3

التعريف الحديث للنظام السياسي:

بدأ التعريف الحديث للنظام السياسي في الظهور بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة عوامل وتطورات واقعية ومنهجية، نتيجة لظهور الدول الاشتراكية، وظهور أنظمة الحكم الديمقراطي الشعبي في أوروبا الشرقية وغيرها.

وبهذا لم يعد هناك مرادف بين تعبير النظام السياسي وتعبير القانون الدستوري الذي يركز على نظام الحكم القائم في بلد ما من خلال قواعد نظرية مجردة. بل يتم التعبير عن النظام السياسي على أنه يشمل جميع التفاعلات السياسية في المجتمع، سواء كانت هذه التفاعلات مرتبطة ببعضها البعض. في المباني الرسمية أو غير الرسمية أو خارجها.[1]

تطور مفهوم النظام السياسي

لا تعمل الأنظمة السياسية بمعزل عن غيرها، بل تتفاعل مع البيئات الأخرى وتؤثر فيها وتتأثر بها. وتنقسم هذه البيئات إلى قسمين، البيئة الداخلية كالنظم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والبيئة الخارجية المحلية والدولية، ولا يمكن لأي دولة أن تعيش معزولة عن بقية العالم بعد الآن.

2

[1]–د/بومدين طاشمة ,مدخل الى علم السياسة ,مقدمة في دراسة أصول الحكم ,جسور للنشر و التوزيع ,الطبعة الأولى ,الجزائر .2013 .ص 93–95 .

[2]– ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، صـ24

لقد تطور مفهوم النظام السياسي نتيجة لتوسع أنشطة السلطة السياسية. ولم يعد يقتصر على حماية الداخل والحفاظ على الحدود من التهديدات الخارجية والإشراف على سلامة المعاملات بين شعوبها، وقد توسع نشاط الدولة تدريجيًا، وتدخلت في المناطق المحظورة سابقًا وبدأت في توجيه العديد من المعاملات، ويتم تنظيم القطاع الخاص للتأثير بشكل مباشر على النظم الاجتماعية، ويجب تسجيل الأطفال حديثي الولادة في سجلات الدولة، ويجب تسجيل المتوفين في حالات الوفاة والزواج والطلاق وغيرها من المعاملات.

أسس النظام الساسي:

تناول الإمام محمد عبده عدة مسائل في هذا المجال، تتمثل في المبادئ التالية

الأساس الأول: الحرية: التأكيد على حرية إرادة الإنسان والاعتماد عليها عقلاً وضميراً وإجماعاً يؤكد ذلك. كما أكد على أن فكرة القضاء والقدر لا تشكل عائقاً أمام تصرفات الإنسان، إذ تم تفسير القدر بالعلم الإلهي بحدوث الشيء في المستقبل.

الأساس الثاني: الشورى: وهي ركن من أركان الدولة الإسلامية. وقام بتحليلها وبلورة عدة أفكار جديدة في هذا المجال، موضحا أن الشورى ضد الاستبداد وأنها تعبر عن الحرية السياسية وتتطلب وجود جسم سياسي للقيام بها.

في المقابل، أوضح أن الشورى ليس لها تطبيق محدد يوضح مناخ المشاركة بين الحاكم والمحكوم، وعليه، رأى أنها مرتبطة بالإطار الديمقراطي، وأكد على حتمية الإرادة الشعبية بشكل عام.

الأساس الثالث: القانون: أعطاه تعريفاً حديثاً واعتبره أيضاً أساس التمييز بين المجتمعات المتقدمة والمختلفة، ووضع له مقومات اجتماعية وسياسية أساسية يؤمن بموجبها بحق الأمة،

ولاختيار قانونها الخاص من خلال مجلس النواب، حيث يوضح: أن القانون يصدر بالرأي والتحقيق العام باسم القانون.[1]

خصائص النظام السياسي:

لكل نظام سياسي خصائص معينة تظهر نتيجة للظروف التي ينشأ ويعيش فيها هذا النظام. ومن الخصائص التي تعتبر قاسماً مشتركاً لمعظم الأنظمة السياسية ما يلي:

- **شكل النظام:** كل نظام له شكل محدد يعطى من خلال الدستور، ويعني الشكل بنية النظام السياسي، من حيث المؤسسات التي يتكون منها، وتكوينها، والعلاقات فيما بينها.
- **شمولية الهياكل:** تحتوي الأنظمة السياسية على نفس الطبيعة والقدرة والفعالية لكل مؤسسة، رسمية وغير رسمية.
- **تعدد وظائف الهياكل السياسية:** جميع الهياكل السياسية، سواء كانت مبنية على التخصص أو العمومية، توصف بتعدد الوظائف السياسية. ولا يقتصر دور الأحزاب السياسية على التنشئة السياسية ونقل ونشر القيم السياسية للجيل الصالح فحسب، بل إنها تلعب دورا هاما في التأثير على كامل الإدارة والجهاز التشريعي، أي عملية التأثير على الهياكل داخل النظام السياسي ويتطلب وجود وظائف متعددة ومتشابكة لهذه الهياكل.
- **وظائف النظام السياسي:** يتكون النظام السياسي من مجموعة من المؤسسات التي تتولى وظائف معينة. والغرض من هذه المؤسسات هو تحقيق أهداف متجددة، ولكن كيفية أداء الوظائف والجهاز الذي يقوم بهذه العملية يختلف من نظام إلى آخر.[1]

---

[1]–د/حورية توفيق مجاهد ,الفكر السياسي من أفلاطون الى محمد عبده ,مكتبة الأنجلو المصرية ,الطبعة السابعة ,جامعة القاهرة ,2017 ,ص 588–589 .

عناصر تحليل النظام السياسي:

أولا الوحدات أو المكونات الجزئية:

ـ **المؤسسات:** يمكن النظر إلى دراسة المؤسسات الواقعة تحت تأثير الدستورية على أنها هدف تحليل النظم السياسية، وقد يكون هذا مفيداً إذا اقتصرنا على تحديد الطبيعة الهيكلية للنظام السياسي. إلا أن عملية بناء النموذج التحليلي لأي نظام سياسي قائم قد لا تكتمل دون التعرف على طبيعة التفاعلات والعلاقات المتبادلة بين هذه المؤسسات، ويمكن تحقيق ذلك من خلال النظر إلى النظام السياسي باعتباره مجموعة من الأنظمة الفرعية، كل منها ينتج سلوكًا محددًا، والمؤسسات ليست سوى إطار تنظيمي لتلك الأنظمة الفرعية السلوكية.

ـ **الأشخاص:** وبما أن الفرد يعتبر محور الظاهرة السياسية، فإن الحديث عن النظام السياسي يتطلب دراسة طبيعة سلوك الأشخاص المسؤولين عن إدارة وحدات النظام ومؤسساته، ويمثلهم سياسيون يقومون بشكل مباشر أو غير مباشر بعملية صنع القرار السياسي.

وفي هذا السياق فإن أبناء النظام لا يقتصرون على من يشغلون مناصب إدارية داخل المؤسسات الرسمية، بل يمتد إلى أعضاء الأحزاب والجماعات السياسية الأخرى الذين لهم دور في التأثير على النظام السياسي دون أن يشغلوا مناصب رسمية، وبالتالي فهم تعتبر وحدات سلوكية للنظام السياسي.

ثانيا : الضوابط عند التعامل مع الضوابط والحدود القانونية التي تحكم عمل النظام السياسي، لا ينبغي أن تقتصر وجهة نظرنا على القانون العام للدولة أو دستورها باعتباره مجرد مجموعة من الأحكام، بل يجب أن ننظر إلى ما هو أبعد من تلك النصوص لنتعرف

---

[1]– ناجي عبد النور ، لمرجع السابق، ص 48–51 .

على القوى والعمليات التي ساهمت في وضع الأحكام، لنحدد القوى والعمليات التي ساهمت في صياغة هذا الدستور أو تلك التي تلعب دورا في تنفيذه أو تعديله، وعند تحليل النظام القانوني للنظام السياسي، لا نقصد مجرد الدستور أو القوانين الخاصة الأخرى، بل نقصد الفلسفة التنظيمية التي يقوم عليها المجتمع والتي تتجسد في تلك القواعد التي تنظم سلوك الجماعة.

_ **شبكة العلاقات:** يشير مفهوم شبكة العلاقات إلى طبيعة المؤثرات المتبادلة بين النظام السياسي وبين الأفراد داخل المجتمع، كما يشير مفهوم شبكة العلاقات إلى طبيعة المؤثرات المتبادلة بين النظام السياسي والنظم الاجتماعية الأخرى داخل البنية الاجتماعية، والتأثيرات المتبادلة بين النظام السياسي والأنظمة الاجتماعية الأخرى

_العمليات السياسية: يشير مصطلح العملية إلى مجموعة من التفاعلات المتسلسلة التي يوجد بينها درجة من الارتباط الحركي، ومن المفترض أن يكون هذا التفاعل المتسلسل في حالة حركة دائمة ويحدث بانتظام، بمعنى أخر فان العمليات هي تلك التفاعلات المرتبطة بعملية صنع القرار.[1]

قدرات النظام السياسي:[2]

إن أي نظام سياسي لديه قدرات يحافظ من خلالها على بقائه ويستخدمها في ممارسة مهامه. ويميز اللوز بين مجموعة من القدرات الأساسية، تتمثل في خمس قدرات رئيسية. وتختلف هذه القدرات في الفعالية والكفاءة من نظام سياسي إلى آخر، ومن وقت لآخر ضمن النظام السياسي الواحد. تحدد هذه القدرات أيضًا كيفية أداء النظام وإنجازه.

---

[1]– بومدين طاشمة ,المرجع السابق ,ص 43 .

[2]– ناجي عبد النور ,المرجع السابق ,ص 36–53 .

_القدرة الاستخراجية: ويقصد بها مدى قدرة النظام السياسي على تعبئة وحشد الموارد المادية والبشرية المحيطة به والمتاحة له سواء على المستوى المحلي أو الولائي، ويمكن التعبير عن بعض جوانب هذه القدرة بشكل كمي، أي قدرة النظام السياسي على استخراج الموارد من البيئة المحلية والدولية، ويشمل ذلك الموارد الاقتصادية والاجتماعية، أي قدرة النظام على جعل الأفراد في المجتمع يبذلون كل جهودهم ونشاطهم وقدرته على استغلال موارد المجتمع، ثم قدرته على استخراج موارد البيئة الدولية في الشعور بالحصول على الدعم والمساندة الاقتصادية والسياسية من البيئة الدولية بمؤسساتها المختلفة.

_القدرة التنظيمية: تشير هذه القدرة إلى مدى نجاح النظام السياسي في تنظيم وضبط سلوك الأفراد والجماعات داخل المجتمع ومدى قدرته على اختراق محيطه الدولي وفرض نفوذه وتأثيره عليه، وتعتمد هذه القدرة بشكل أساسي على استخدام الإكراه الجسدي المشروع ولذلك تعتبر فترة أساسية للنظام السياسي وميزة على الأنظمة الاجتماعية الأخرى، ويمكن الشعور بهذه القدرة وتحديد مظاهرها من خلال تحديد الأفراد والجماعات الخاضعة للضوابط القانونية والتنظيمية التي يفرضها النظام من جهة، ونوع مجالات حياة الأفراد أو الجماعات الخاضعة لسيطرته من جهة أخرى.

_القدرة التوزيعية: هي نشاط النظام السياسي الذي يعتبره موزعاً أو معطياً للمنافع والقيم والجهود التي يبذلها في مجال تخصص وتوزيع مختلف السلع والخدمات والتكريمات والمناصب الاجتماعية والفرص بين الأفراد والجماعات داخل مجتمع. ويمكن قياس هذه القدرة من خلال تحديد كمية وأهمية الأشياء الموزعة، ومجالات الحياة التي تشملها عملية التوزيع، وقطاعات السكان التي تحصل على هذه الفوائد.

_القدرة الرمزية: ويقصد بها القدرة على حسن استغلال الرموز، مثل الخطب والخطب والبيانات، بما يضمن حصول النظام السياسي على تأييد المواطنين، كما تؤكد النخبة الحاكمة على القيم الرمزية.

_القدرة على الاستجابة: تشير إلى قدرة النظام السياسي على الاستجابة لمطالب وضغوط بيئته، والاستجابة لتلك المطالب والضغوط من خلال القرارات والأفعال.

وتحدد قدرة الاستجابة العلاقة بين مدخلات النظام، بغض النظر عن مصدرها، محليا أو دوليا، ومخرجاته، وهو مدى قدرة النظام نفسه على الاستجابة لجميع المدخلات الجديدة الناشئة عن الظروف والمواقف المتغيرة التي تتطلب سياسات وقرارات وإجراءات مناسبة.[1]

المحور الثالث: الفصل بين السلطات

مبدأ الفصل بين السلطات: الحديث عن السلطة يثير الكثير من المسائل، والنواة المركزية للأشكال من حدود و تنظيم السلطة، لأن السلطة في الدولة القانونية الحديثة لا يمكن أن تكون دون حدود، و هذا يقودنا الى الحديث عن التزام القائمين على السلطة بالقانون، و اذا ما التزم هؤلاء بالقانون فأننا نكون أمام الدولة القانونية التي يخضع فيها الحكم لسلطان القانون، و نكون أمام الدولة الاستبدادية و لا تقوم دولة القانون الا على أساس و مبادئ أهمها:

وجود دستور، الفصل بين السلطات، واستقلالية الدولة ونظام الحكم فيها، وينشئ السلطات ويبين اختصاصاتها، ويحدد طبيعة العلاقة بينها، ويقر حقوق وحريات الأفراد فانه بذلك يعتبر الضمانة الأولى لممارسة السلطة ممارسة قانونية خاضعة لحدود ضوابط معينة.

---

[1]- ناجي عبد النور ، مرجع السابق ، ص 36-53 .

أما المبدأ الثاني وهو مبدأ الفصل بين السلطات فقد جاء على أنقاض الحكم المطلق، وضد الفكر القائل إن السلطة ملك لمن يمارسها، فكان زلزالا زعزع عروش الاستبداد وسلاحا في يد المتعطشين للحرية التي لا توجد الا في ظل الحكومات المعتدلة.

أما استقلال القضاء فهو الأخر دعامة اساسية لقيام الدولة لأن العدل أساس الملك ولا يولد العدل في ظل حكم يهيمن على سلطة القضاء فالاستقلالية هنا يعني استقلال القاضي وحده بأنزال أحكام القانون على الناس.[1]

تعتبر العلاقة بين السلطات هي معيار تمييز نظام الحكم المتبع عن غيره من أنظمة الحكم الأخرى، وهي علاقة تقوم على التعاون والتوازن فيما بينهما، وارتبطت بمبدأ الفصل بين السلطات، ونظرا لأهمية هذا المبدأ، فإننا سنتناول التأصيل النظري لمبدأ الفصل بين السلطات كما يلي:

نشأة مبدأ الفصل بين السلطات

مبدأ الفصل بين السلطات ظهر نتيجة ظروف تاريخية تعاقب فيها حكام صالحون وطالحون حكموا البلاد على مر التاريخ، وكان معظمهم يسيئون استخدام السلطة، فكان الحاكم أو الملك أو الإمبراطور بغض النظر عن- تسميته هو المسؤول عن صنع القرار والقائم على تنفيذه والمشرع والقاضي، ومن هنا جاءت فكرة فصل السلطات- بين هيئات متعددة مستقلة بعضها عن البعض بهدف تحقيق التوازن مما يتيح لهذه الهيئات مراقبة بعضها البعض، وتدارك أي محاولة للانفراد بالسلطة أو بسوء استغلال هذه السلطة من قبل فرد أو هيئة، بغية منع الظلم والاستبداد، وصون الحقوق وكفالة الحريات) [2]

---

[1]- ميلود دبيح ، مرجع سابق ، ص 06-07 .

[2]أ. محمود أبو صوي، مرجع سابق، ص 19

مبدأ الفصل بين السلطات في الفكر السياسي القديم :

من خلال التطور التاريخي لمبدأ الفصل بين السلطات، فإن مضمونه وفلسفته السياسية ترجع جذورها الأولى إلى فترة ما قبل الميلاد، وعلى وجه التحديد لعصر الفلسفة الإغريقية، التي تتضح من خلال تحليلات، وتصورات فلاسفتها الذين نادوا عملية بتطبيق هذا المبدأ.

- **أفلاطون** – 427 – 347 ق.م.[1]

أرى أفلاطون منذ العهد القديم ضرورة فصل وظائف الدولة، وفصل الهيئات التي تمارسها عن بعضها، – –على أن تتعاون كلها على الوصول إلى الهدف الرئيس الدولة، وهو تحقيق النفع العام للشعب، وفي سبيل عدم انحراف هيئات الحكم عن اختصاصاتها وأهدافها، تتقرر لها في مواجهة بعضها وسائل للرقابة، يراد بها منع الانحراف، ووقف كل هيئة عند حدود اختصاصها المحدد لها) [2]

وذهب أفلاطون في كتابه "القوانين" إلى تفضيل نظام حكومة مختلطة يجمع بين مبدأ الحكمة والسلطة السائد في حكومة الأرستقراطية ومبدأ الحرية الذي يسود في الحكومة الديمقراطية، ومن الضمانات التي رآها أفلاطون لتحقيق ذلك توزيع وظائف الدولة، وأعمالها بين هيئات متعددة مع إقامة التوازن والتعاون فيما بينها لمنع استبداد إحداها بالحكم وما يستتبعه من اضطرابات وثورات.[3]

---

[1] د. فؤاد العطار، النظم السياسية والقانون الدستوري، دار النهضة العربية، القاهرة، 1973 ، ص 37 .

[2] حسن مصطفي البحري، الرقابة المتبادلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية كضمان لنفاذ القاعدة الدستورية "دراسة مقارنة"، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة عين شمس، 2006 ، ص 40

[3] محمود عاطف البنا، الوسيط في النظم السياسية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1988 ، ص 361

ب **أرسطو** – 384 – 322 ق.م:).

يمكن القول بأن المفكر الإغريقي القديم الشهير "أرسطو") 384 – 322 ق.م.(كان أول من اكتشف أن الحكومة أي حكومة إنما تمارس ثلاثة اختصاصات متميزة. حيث قال إن أهم وظائف الحكومة هي[1]:

أ. وضع القواعد التشريعات المنظمة للجماعة التشريع

ب.تنفيذ تلك القواعد

ت.الفصل في الخصومات الخاصة والجرائم القضاء

والواقع أن دعوة "أرسطو" لم تكن دعوة إلى الفصل بين السلطات، بل كانت دعوة إلى تقسيم وظائف الدولة حسب طبيعتها القانونية، غير أنه يجب ألا يغرب عن البال أن الفصل بين السلطات لا يمكن أن يتحقق ما لم يكن هناك تقسيم لوظائف الدولة، ومن ثم فإن دعوة أرسطو وإن لم تتضمن الدعوة إلى مبدأ الفصل بين السلطات إلا أنها مهدت السبيل له، وبالتالي فإنها تكون قد أسهمت في نشأته وتكوينه) [2]

ثانياً مبدأ الفصل بين السلطات في الفكر السياسي الحديث :

وينسب أصل هذا المبدأ إلى الفلسفة السياسية للقرن الثامن عشر، حيث ظهر في ذلك الوقت كسلاح من أسلحة الكفاح ضد الحكومات المطلقة التي كانت تعمد إلى تركيز جميع السلطات بين يديها وكوسيلة أيضا– – للتخلص من استبداد الملوك وسلطتهم المطلقة[3].

- **أوليفر كروميل :**

إن التطور الحديث المبدأ الفصل بين السلطات يرجع في الواقع إلى المدرسة الإنجليزية و"التجربة الديمقراطية" الإنجليزية، حيث تطورت الملكية في إنجلترا نتيجة ثورة الأساقفة من

---

[1] صدقة يحيى فاضل، مرجع سابق، ص 160

[2] حسن مصطفى البحري، المرجع نفسه، ص 42

[3] المرجع نفسه ، ص 36

الملكية المطلقة إلى ملكية مقيدة تقوم على فصل السلطات، ففي القرن السابع عشر صدر في إنجلترا دستور كروميل على أساس مبدأ فصل السلطات، وكان هذا أول تطبيق عملي للمبدأ، فقد أراد أوليفر كروميل القضاء على الاستبداد الذي نشأ عن البرلمان الطويل، فعمد إلى فصل السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية، كما كان حريصا على استقلال القضاء، وعمل كروميل في أنظمته المختلفة المتوالية على مراعاة ذلك، على أنه بانقضاء عهده وعودة الملكية، ألغي الدستور الجمهوري وعدل عن نظام الفصل بين السلطات، فتلاشت أعمال هذا الرجل واندثرت بحيث لم يبق لها أي أثر لا في إنجلترا، ولا في البلاد الأجنبية[1]

- **جون لوك** – 1632 م – 1704 م:)

وتعود "نظرية" فصل السلطات في أصولها الأولى إلى المفكر الإنكليزي جون لوك) 1632 م – 1704 م(الذي تناوله في كتابه [2]، ويعتبر جون لوك أول من كتب عن نظرية فصل السلطات في ظل النظام النيابي الذي تأسس في إنجلترا عقب ثورة) 1688 م(، وتأثر "لوك" في نظريته هذه بالخلاف الذي كان قائم ا بين الملوك من جانب والبرلمان الإنجليزي من جانب آخر، فوضع نظريته بهذا الصدد على أساس أن كل نظام صحيح يجب أن يحكمه مبدأ الفصل بين السلطات، ووضع لوك آراءه في كتابه "أطروحتان عن الحكومة"، وذلك في الأطروحة الثانية منه حول الحكومة المدنية الذي نشر عام) 1690 م[3].

إلا أن النظرية ارتبطت باسم مونتسكيو) 1689 م – 1755 م(الذي طورها في كتابه روح الشرائع

. [1]يحيى الجمل، الأنظمة السياسية المعاصرة، دار الشروق، القاهرة، 1977 م، ص 111 ؛ د. حسن مصطفى البحري، مرجع
سابق، ص 42

[2]زهير شكر، الوسيط في القانون الدستوري، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، الجزء الأول، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط 3 ، لبنان، 1994 ، ص 174

[3]حسن مصطفى البحري، مرجع سابق، ص 43 ؛ راجع: د. فؤاد العطار، مرجع سابق، ص 115

- **جان جاك رسو :**

ذهب إلى ضرورة فصل السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية لاختلاف طبيعة كل منهما، وأن الشعب يمارس سيادته عن طريق السلطة التشريعية التي تمثل جموعه ويقتصر دورها على سن القوانين ولا تجتمع بصفة دائمة، في حين

تمارس السلطة التنفيذية اختصاصاتها في تنفيذ القوانين وإدارة المرافق العامة تحت إشراف ورقابة الشعب باعتبارها مندوبة عنه وتابعة وخادمة له، فهو يملك مراقبتها وإقالتها، وإن كان "روسو" قد ميز السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية فإنه

قد ساوى بينهما في الخضوع للسلطة التشريعية، فالقضاة يخضعون للقوانين التي تضعها السلطة التشريعية، ويجوز التظلم من أحكام القضاة إلى الشعب صاحب السيادة الذي له حق العفو عن المحكوم عليهم.

وعلى ذلك يرى أن هناك سلطة واحدة هي السلطة التشريعية، يمارسها المواطنون بأنفسهم، وتتلاشى السلطتين الأخريين إذا اجتمع الشعب في صورة جمعية عمومية)[1]

- **مونتسكيو** (1689 م – 1755 م:)

ارتبط مبدأ الفصل بين السلطات باسم "مونتسكيو"؛ لأنه استطاع أن يقدمه بصياغة دقيقة وبمعالم واضحة ومضبوطة في مؤلفه الشهير "روح القوانين" في الفصل السادس من الجزء الحادي عشر منه، والذي صدر عام 1748م[2]

وبدوره قسم فيه السلطات إلى ثلاث هيئات: (السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية.)

---

[1] رأفت دسوقي، مرجع سابق، ص 51

[2] حسينة شرون، عبد الحليم بن مشري، مبدأ الفصل بين السلطات بين النظامين البرلماني والرئاسي، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد الرابع ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، ص – 190

وباختصار فإن كل شيء مهدد بالضياع عند مونتسكيو إذا ما اجتمعت السلطات الثلاث في قبضة شخص واحد أو هيئة واحدة، حتى ولو كانت قبضة الشعب ذاته، وعبر مونتسكيو عن ذلك بقوله "إن كل شيء سيضيع إذا مارس نفس الشخص أو نفس الهيئة سواء أكانت مكونة من وجهاء البلاد ونبلائها أم من الشعب نفسه هذه السلطات الثلاث".[1]

ولكي نمنع أو نتفادى إساءة استعمال السلطة، فإنه من الضر وري بطبيعة الأشياء أن يكون النظام قائما على أساس أن السلطة توقف السلطة. ولكن لا يكفي لتحقيق ذلك أن يكون هناك فصل بينهما، أو أن يعهد ببعض الاختصاصات إلى كل منها تباشره استقلالا عن الأخرى، وإنما يجب بالإضافة إلى ذلك، أن تكون علاقتها متكافئة، أي أن يكون لكل سلطة من السلطات الثلاث ثقلا ووزنا، تستطيع بواسطته أو من خلاله أن تقاوم السلطات الأخرى [2]

لكن هذا الفصل بين السلطات الذي دعا إليه مونتسكيو لم يعتمد بنفس الصيغة عند تطبيقه من طرف الدول في الأنظمة المعروفة حاليا، حيث أدى هذا الاختلاف إلى ظهور أنظمة سياسية ثلاث هي:

1 النظام المجلسي.

– 2– النظام البرلماني.

3 النظام الرئاسي.

وهذا تبعا لطبيعة الفصل بين هذه الهيئات، فإذا كنا أمام فصل مطلق بين– السلطات فإننا بصدد النظام الرئاسي، وكلما كان هناك فصل مع تعاون كان النظام برلمانيا، وإذا كانت الهيمنة للسلطة التشريعية، وانبثقت منها هيئة تنفيذية كنا أمام النظام المجلسي [3]

---

[1]–– محمد كامل ليلة، النظم السياسية الدولة والحكومة"، دار الفكر العربي، القاهرة، 1971 ص 551 .

[2]حسن مصطفى البحري، مرجع سابق، ص 49

[3]حسينة شرون، عبد الحليم بن مشري، مرجع سابق، ص 190

ولقد سيطر مبدأ فصل السلطات على التاريخ السياسي البريطاني منذ منتصف القرن السابع عشر وعلى كل التاريخ الدستوري للولايات المتحدة الأمريكية منذ) 1776 م(، ولفرنسا منذ) 1789 م(ومن ثم على كل الدول الليبرالية والديمقراطية.

ونستخلص تعريف مبدأ الفصل بين السلطات بأنه توزيع وظائف الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية على هيئات ومؤسسات مستقلة عن بعضها البعض ومتوازنة، حتى لا تتركز السلطة في يد واحدة فتسيئ استعمالها، وتستبد بالمحكومين وتقضي على حقوقهم) [1]

ذهب معظم فقهاء القانون العام إلى أن المفهوم الصحيح لمبدأ فصل السلطات كما تصوره مونتسكيو هو الفصل المتوازن بين السلطات العامة الثلاث في الدولة، مع قيام قدر من التعاون فيما بينها، لتنفيذ وظائفها في توافق وانسجام، ووجود رقابة متبادلة بينها لضمان وقوف كل سلطة عند حدودها، دون أن تجاوزها أو تعتدي على سلطة أخرى)[2]

مكانة مبدأ الفصل بين السلطات في القانون الوضعي:

لقد كان مبدأ الفصل بين السلطات موضوع تفسيرات متعارضة، فقد أخذ البعض بالفصل المطلق في حين أخذ البعض الأخر بالفصل المرن وكلاهما يقدم تنظيما وحكومة مختلفة.

---

[1] حسن مصطفي البحري، مرجع سابق، ص 37 .

[2] عبد الغني بسيوني عبد الله، النظم السياسية والقانون الدستوري، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1997 ، ص 192

الفصل المطلق بين السلطات: كان الغرض من هذا الفصل هو ضمان استقلال البرلمان عن الحكومة، فالدولة مقسمة بين ثلاث سلطات ويحكم هذا المبدأ ثلاث عناصر هي المساواة والاستقلال والتخصيص.[1]

فالمساواة القصد منها ألا تنفرد أية سلطة بسيادة الدولة وانما تتقاسمها.

أما الاستقلال فيكون على المستوى العضوي والوظيفي بحيث لا يحق لعضو في سلطة أن يكون في أن واحد نائبا في البرلمان ووزيرا، كذلك فان الهيئات مستقلة عن بعضها فلا وجود لتعاون بينهما، ولا يحق للبرلمان سحب ثقة الحكومة، كما لا يحق للحكومة حل البرلمان، في حين أن التخصص يعني أن كل هيئة تمارس وظيفة محددة فكل منها تقوم بوظيفتها لكنها لا تنجزها كاملة، لأن ذلك يؤدي الى تدخل في اختصاصات غيرها.

الفصل المرن: ان الدولة موزعة بين ثلاث سلطات لكل منها وظيفة متميزة، لكن هذا الفصل لا ينفي امكانية التعاون بين الهيئات والوظائف، فالوزراء يمكن أن يختاروا من البرلمان وأحيانا كلهم مثل بريطانيا، كما يمكن أن تشارك السلطة التنفيذية في ممارسة السلطة التشريعية كالمبادرة بتقديم مشاريع قوانين وحل البرلمان الذي يحق له بدوره سحب الثقة من الحكومة.[2]

---

[1]– سليمان محمد الطماوي، السلطات الثلاث في الدساتير العربية المعاصرة وفي الفكر السياسي الإسلامي "دراسة مقارنة"، دار الفكر العربي، القاهرة، 1996 م، ص 451 .

[2]– سعيد بو شعير ,القانون الدستوري و النظم السياسية المقارنة ,ديوان المطبوعات الجامعية ,الجزء الثاني,الطبعة التاسعة ,الجزائر ,2008 ,ص170 –171 .

المحور الرابع: الأحزاب السياسية والنظم الحزبية

أولا الأحزاب السياسية

تعد الأحزاب السياسية إحدى القوى المؤثرة بشكل رسمي وغير رسمي في اتجاهات ونتائج النظام السياسي، كما تعتبر ظاهرة الأحزاب السياسية مظهرا من مظاهر الديمقراطية،والنشاط السياسي ودور الأحزاب السياسية في الحياة السياسية في الدول الحديثة[1].

تعريف ونشأة الأحزاب السياسية:

جاء في مختار الصحاح: حزب الرجل أصحابه، والحزب أيضا يعني طائفة، وقيل تحزبوا بمعنى اجتمعوا، والمراد بالأحزاب أيضا الطوائف التي تجتمع لقتال الطائفة. المشركين. الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، ومن هنا نرى أن كلمة (حفلة) في اللغة تعني جمع الناس، مما يدل على الاعتياد على شيء ما.

وكلمة سياسي: مأخوذة من كلمة سياسة، والسياسة لغة تعني القيام بشؤون الرعايا. استخدم العرب كلمة سياسة بمعنى التوجيه والإرشاد، لكن كلمة سياسة تعني في الوقت الحاضر كل ما يتعلق بالسلطة، أو كما يقول مارسيل بريلو: "السياسة بالنسبة للجمهور تعني في الأساس الحياة السياسية، الصراع على السلطة"، وهي ظاهرة بحد ذاتها. أما الجانب العلمي السياسي فهو معرفة الظاهرة".[2]

- ومن تعريفات الحزب السياسي في الفكر العربي نجد:

---

[1]--عبد الحميد متولي، القانون الدستوري والأنظمة السياسية مع المقارنة بالمبادئ الدستورية في الشريعة الإسلامية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1999 ، ص 176.

[2]عبد النور ناجي، المدخل لعلم السياسة، الجزائر: دار العلوم للنشر، 2007، ص 136.

- – تعريف صالح جواد ود. علي العاني: تنظيم سياسي يتكون من قوى اجتماعية محددة يجمعها رأي عام واحد أو أيديولوجية واحدة هدفها الوصول إلى السلطة أو الاحتفاظ بها.
- – تعريف عاصم أحمد عجيلة: الحرب السياسية هي: مجموعة من الناس لهم نظام أو أهداف أو مبادئ يجتمعون للدفاع عن السلطة والدفاع عنها ويسعون إلى تحقيقها باكتسابها أو المشاركة فيها.
- عرفها محمد المشهداني بأنها: وهي منظمة تضم مجموعة من الأفراد ذوي رؤية روحية مشتركة وتعمل على حشد الرأي العام لصالحهم من أجل الاستيلاء على السلطة.
- تعريف سمير عبد الرحمن الشمري هو: "مجموعة اجتماعية واعية ومنظمة وعفوية، ذات وعي سياسي وعمل اجتماعي منظم، ونظرة مستقبلية. "وتتوافق الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ونمط الحياة مع معتقداتها وميولها.[1]

اما تعريف الحزب السياسي في الفكر الغربي هو :

- تعريف شليزنجر هي تنظيم يسعى إلى الوصول إلى السلطة في نظام ديمقراطي.

تعريف هارولد آل سويل: "الحزب السياسي هو تنظيم يؤيد المرشحين باسمه في الانتخابات"

- تعريف جيمس كولمان هو تنظيم يتمتع بوضع منظمة رسمية ذات غرض صريح ومعلن هو الاستيلاء على السلطة، إما بمفرده أو بالاشتراك مع أحزاب سياسية أخرى.[2].

---

[1] عبد النور ناجي، مرجع سابق، ص .137

[2] سليم الزغبي ، الأحزاب السياسية والبرلمان في التجربة الأردنية، الأردن: مركز الأردن الجديد للدراسات ، 1995، ص .82

- تعريف جورج بيردو : هو مجموعة من الأشخاص يؤمنون بفكرة سياسية ما ويسعون إلى تحقيق انتصارها وتحقيقها من خلال جمع أكبر عدد ممكن من الناس حولها، أو الاستيلاء على السلطة، أو على الأقل التأثير على قرارات السلطات الحاكمة.[1].

مما سبق يمكن القول ان الحزب السياسي هو مجموعة من الأفراد توحدهم الرغبة في تحقيق المصالح الوطنية على أساس أفكار معينة يشتركون فيها، وبعبارة أخرى، الحرب هي تنظيم سياسي للطبقة الواعية من المجتمع. إنه يحاول الحصول على السلطة.

ورغم تضارب واختلاف الباحثين بشأن تعريف الحزب السياسي، ويمكن القول أن الحزب السياسي كأحد أشكال التنظيمات الوسطية، أي التي تتوسط العلاقة بين قمة النظام السياسي و قاعدته أو بعبارة أخرى بين الحاكم و المحكوم، يجب أن تتوفر فيه ثلاثة مقومات أساسية، هي التنظيم و البرنامج و الهدف.

عناصر الحزب السياسي

اختلف المفكرون في تحديد العناصر الأساسية الحزب السياسي، اذ نجد) أنطونيو غرامشي (يحددها في ثالثة عناصر أساسية[2] :

-عنصر واسع الانتشار يشمل رجال عاديين يشاركون بانضباطهم وبإيمانهم؛

-عنصر التلاحم الرئيسي الذي يمركز كل القوى في المجال القومي ويجعلها فعالة؛ - العنصر الوسط الذي يربط الأول والثاني ربطا ماديا ومعنويا، ولكل حزب نسب محددة بين

---

[1] Burdau G.Traite De Science Politique.Cite Par.Menouni(A).Droit Constitutionnel.P141

[2]- ناجي عبد النور، مرجع سابق، ص.135

هذه العناصر الثالثة، ويتوصل الحزب إلى فعاليته القصوى بتحقيق "النسب المحددة"، فإذا توفرت هذه الشروط أمكن القول باستحالة القضاء على الحزب بالطرق العادية .

فيرى طارق الهاشمي أن عناصر الحزب هي:

-1- الجماهير (القاعدة الشعبية): الا بد في كل حزب سياسي من قاعدة جماهيرية مجموعة من الناس، فكلما كان وعاء الحزب من الجماهير أو الأعضاء كبيرا كلما كان وصوله إلى السلطة أمرا سهلا.

-2- وحدة المصلحة والمبادئ : تعتبر المصلحة عامل توحيد للأحزاب وقد تتوقف أحيانا على المبادئ أو العقيدة، كما أن للمبادئ أهمية كبرى للأحزاب والأنظمة السياسية، فلمن يريد الانتماء إلى حزب سياسي أن يتفهم مبادئه.

-3- وحدة التنظيم: إذا كانت الأحزاب السياسية أجهزة صراع بهدف الاستيلاء على السلطة فالتنظيم يلعب دورا أساسيا وقياديا لتحقيق الهدف، فعلى أساس التنظيم والضبط يتوقف نجاح الحزب.

-4- وحدة القيادة: لكل تنظيم وحدة قيادة التي لها أهمية بالنسبة للأنظمة السياسية وكذلك الأحزاب، فالجماهير تنقاد وراء الزعماء والقادة.

-5- الوصول إلى السلطة: غاية كل حزب هو الوصول الى السلطة وممارسة العمل السياسي عن طريق تطبيق البرنامج الذي يتضمن مبادئه الرئيسية في العمل السياسي[1] .

في حين ذهب "جوزيف ال بالومبارا Joseph La Palombara "أن هناك أربعة عناصر أساسية للحزب هي:

---

[1] ناجي عبد النور، مرجع سابق، ص.138.

– 1 منظمة دائمة: يشترط الحزب صفة الدوام نسبيا، بمعنى أنها تدوم حتى بعد انتهاء حياة زعمائها.

2– منظمة كاملة: بمعنى أنها متواجدة من قمتها في المركز حتى أصغر وحدة مثبتة في أنحاء البالد.

3– أن تتوجه إلى ممارسة السلطة مباشرة وعلى المستويين المحلي والوطني.

4– أن يمتلك الحزب قاعدة جماهيرية عريضة.

ويمكن حصرها في مايلي :[1]

ـ عنصر التنظيم :

يقصد بهذا العنصر وجود تنظيم و هيكل اداري و لجان و فروع و قيادة الحزب و شبكة معينة للاتصالات بين مختلف مستويات الحزب من المستويات العليا أو المركزية الى المستويات الدنيا أو المحلية و بالعكس و المهم في هذا وجود تنظيم معين للحزب و لكن ليس ضروريا أن يتصف هذا التنظيم بالقوة أو بفاعلية الاتصالات داخلة أو بالانتشار على الصعيدين المركزي و المحلي .فهناك أحزاب قد تقوم على أحد المستويين دون الأخرى ولا ينفي عنها ذلك الصفة الحزبية ,و في نفس الوقت قد توجد جماعات مصلحية ذات بنيان تنظيمي مركزي و محلي دون أن يضفي عليها ذلك صفة الحزب السياسي و يلاحظ في نفس السياق أن التعريفات التقليدية للأحزاب كان ضمن ما يشترطه بعضها في الحزب أن يستمر تنظيمه فترة أطول من متوسط عمر الانسان و هذا المعيار في تعريفه الأحزاب محل انتقاد ,اذ أن هناك أحزابا قصيرة العمر ,تختفي اما باختفاء مؤسسيها ,أو بحلها بعد فترة ما

[1] Joseph La Palomabara, Political Parties and Political Development, princeton universitypress, 1966 cité par Jean Louis quermonnt, P203

من تأسيسها سواء تم هذا الحل ذاتيا ,أو تم بموجب حكم قضائي بمخالفتها للدستور و لقانون الأحزاب السياسية في دولة معينة و قد يختفي الحزب لاندماجه في حزب اخر قائم لتكوين حزب جديد .

_ عنصر البرنامج :

يفترض وجود برنامج سياسي يطرحه كل حزب على المواطنين لكسب تأييدهم و اقناعهم بخطة السياسي و يوضح في هذا البرنامج اتجاهه السياسي و تصوراته لأساليب مواجهة المشكلات العامة الداخلة منها و الخارجة .و يفترض ايضا ,و هو ما لا يتحقق علميا في بعض النظم السياسية بالدول النامية ,أن يتميز برنامج الحرب عن برنامج الأحزاب الأخرى .[1]

و تتمثل المشكلة الحقيقية في حالة تعبير حزبين أو أكثر في برامجها السياسية عن نفس الاتجاه السياسي ,و بحيث تصبح الفروق بينها منعدمة أو محدودة للغاية ,ففي مثل هذه الحالة عادة ما تتوزع أو تتشتت أصوات الناخبين المساندين لهذا الاتجاه بين هذه الأحزاب ,مما يقلل من فرص فوز أي حزب منها بأغلبية يعتد بها من مقاعد البرلمان تتيح له تكوين الحكومة بمفرده أو حتى تكون ائتلاف حكومي مستقر مع حزب أخر معبر عن نفس الاتجاه ,ومثل هذا الوضع عادة ما يكون لصالح حزب أخر يكاد ينفرد بالتعبير عن اتجاه مغاير .

_ عنصر الهدف: يمثل الهدف المقوم الرئيسي في تعريف الحزب السياسي، خصوصا في ظل التحفظات انفة الذكر على عنصري التنظيم والبرنامج، والمقصود بذلك وهو ما ينطبق بوجه خاص على النظم الديمقراطية القائمة على تداول السلطة عبر الانتخابات، ان أي

[1] – Joseph La Palomabara ,p 205.

حزب يهدف الى الوصول الى السلطة لوضع برنامجه موضع التطبيق أو الاحتفاظ بها سواء بمفرده أو بالائتلاف مع أحزاب أخرى.

أما في حالة نظم الديمقراطية "المقيدة" فيقتصر هذا الهدف واقعيا على سعي الأحزاب الأخرى الى زيادة تأثيرها السياسي و محاولة تحسين أوضاعها بزيادة عدد مقاعدها في الهيئة التشريعية و المجالس المحلية المنتخبة و في كل الأحوال يظل هذا العنصر عنصرا حاكما في تعريف السياسي و في تمييزه عن جماعة المصالح بالرغم من تعبيرها عن مفهوم التنظيمات السياسية الوسيطة .ذلك أن الهدف جماعات المصالح ليس الوصول الى السلطة ، وانما التأثير في السلطة و في عملية صنع القرار و لهذا لا تقدم هذه الجماعات مرشحين عنها في الانتخابات العامة أو المحلية رغم أنها قد تساند مرشحي بعض الأحزاب .كما أنها و على خلاف الأحزاب لا تطرح برامج عامة .[1]

نشأة الأحزاب السياسية:

ان اختلاف أفراد المجتمع فيما بينهم وتباين فئاتهم من حيث المصالح الاجتماعية والاقتصادية، الى جانب الاختلافات المتعلقة بالمبادئ والأفكار والتقاليد والذين، تعد من العوامل المهمة التي أسهمت في نشأة الأحزاب السياسية فضلا عن الظلم الاجتماعي والاستبداد بالسلطة واحتكار الامتيازات وعدم مراعاة المصالح والاهتمامات الخاصة بالجماهير، وقد تؤدي أيضا في مجملها الى نشوء الأحزاب السياسية.

يرجع موريس ديفرجيه نشأة الأحزاب السياسية الى عام 1950 ويقول: قبل هذا التاريخ كانت هناك بعض الجماعات والجمعيات، بالإضافة الى وجود أندية يلتقي فيها

[1]– محمد صفي الدين خربوش ، مرجع سابق ,ص 71–72 .

أعضاء الجمعيات الثورية، أي أنها لم تكن أحزابا بالمعنى الذي تعنيه هذه الكلمة في الوقت الحاضر.[1]

وفي المقابل نجد فريقا أخر من الباحثين يرون أن الأحزاب السياسية قامت بادئ ذي بدء بفضل نشأة الجماعات البرلمانية، ولا شك أن ظهور اللجان البرلمانية كانت سببا من الأسباب القوية التي أدت الى نشأة الأحزاب السياسية وقد وجدت الأحزاب السياسية في الحقيقة قبل وجود الانتخابات التي تعد مظهرا من مظاهر الحياة البرلمانية التي ارتبط بها ميلاد الأحزاب السياسية الحديثة.

تصنيف الأحزاب السياسية:

ان تصنيف الأحزاب السياسية يواجه اشكالية معايير التصنيف، فليس من السهل ايجاد تصنيفات موحدة لتقسيم الأحزاب السياسية، وهذا راجع الى اختلافات في طبيعة الحزب وتنظيمه وأهدافه، أو يرجع ذلك الى اختلافات في الأنظمة السياسية المتنوعة فهناك من يصنف الأحزاب السياسية بناءا على ثلاثة معايير هي:[2]

- معيار مشاركة الأعضاء في حياة الحزب.
- معيار التنظيم.
- معيار القاعدة الاجتماعية للحزب.

---

[1]– ماجد راغب الحلو , النظم السياسية والقانون الدستوري , ط4 , منشأة المعارف , الإسكندرية , 2000 , ص294.

[2]– محمد عبد العال السناري , الأحزاب السياسية والأنظمة السياسية والقضاء الدستوري (دراسة مقارنة) , القاهرة , 2003 , ص47

ومن أبرز الكتب اللذين قدموا تصنيفا للأحزاب السياسية نجد " موريس دوفرجيه" الذي ميز بين أحزاب النخبة والأحزاب الجماهيرية ثم أضاف تصنيفا أخر عام 1976 وهي الأحزاب ذات الهياكل الجامدة والأحزاب المرنة.

ويميز جان شارلو الذي كتب عن الأحزاب السياسية عام 1971بين ثلاثة أنواع من الأحزاب هي أحزاب النخبة، الأحزاب الجماهيرية أحزاب الناخبين.

أما جوزيف كادرا فيعطي تصنيفا أخر للأحزاب فبالنسبة اليه توجد ثلاثة أصناف من الأحزاب: أحزاب الأحرار والأحزاب المتسلطة، ومن جهة ثانية الأحزاب المنظمة والأحزاب قليلة التنظيم ومن جهة ثالثة الأحزاب الصغرى والأحزاب الكبرى.

تصنيف الأحزاب العربية:

أحزاب الأشخاص: كانت تدعو الى التغيير وتقبل بالمنافسة يتم تجسيد قيادتها من ابناء الطبقة العليا من ملاك الأراضي الزراعية وكبار التجار شعبيتها محدودة قليلة الانتشار على مستوى الطبقة الوسطى، تعتمد على أسلوب الحوار والخطابة.

أحزاب الحركة الوطنية: ظهرت كرد فعل على الاحتلال كان هدفها الاستقلال، انتشرت في الريف أكثر من الحضر، كان للشخصية الكاريزمية دور هاما في اطارها.

أحزاب الكوادر: ظهرت لتعارض النظام القائم اتسمت ايديولوجيتها بالثروة ورفض المنافسة الحزبية تجند نخبتها من المثقفين والموظفين.

أحزاب النظام الحاكم: كونتها النظم العسكرية في عقدي الخمسينات والستينات عندما شعرت بحاجتها الى قاعدة شعبية منظمة بحكم نشأتها ارتبطت بالنظام عارضت المنافسة الحزبية.

الحركات الدينية: ظهرت في العشرينيات لتكون أوائل التنظيمات ذات القاعدة الجماهيرية العريضة ثم انتشرت في السبعينيات، تدعو ايديولوجيتها الى التغيير الثوري السريع وتتصدى النظام ولا تتحمس للمنافسة الحزبية.

وظيفة الأحزاب السياسية:

تتعدد وظائف الأحزاب السياسية ويمكن حصرها فيمايلي :[1]

أولا: وظيفة تنظيم الأحزاب المعارضة: ان الوظيفة الكبرى للأحزاب هي الوصول للحكم، أو محاولة التأثير على قرارات السلطة الحاكمة عن طريق تنظيم المعارضة ويقتضي قيام الأحزاب بوظيفتها في المعارضة، اضطلاعها بعدة مهام على الظروف السياسية والحزبية التي تمارس فيها الأحزاب الموجودة نشاطها.

ثانيا: تكوين الرأي العام: وهذه الوظيفة التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالوظيفة الأولى تقتضي من الحزب القيام بعدة مهام، وأولى هذه المهام هي ما يقع على عاتق الحزب من ضرورة توجيه المواطن وانماء الشعور لديه بالمسؤولية، وعلى وجه التحديد تلقينه أن مصلحة الفردية مرتبطة ارتباطا وثيق بالمصلحة العامة. وبالطبع بأخذ في الاعتبار الظروف الواقعية التي يباشر الحزب فيها نشاطه، وهنا يتعين على الحزب أن تمد مهمته من توجيه المواطن الى توعيته بالمشاكل، واطلاعه على حقيقة الأمور وخاصة بالنسبة للأحزاب الحاكمة.

ان المطلوب من الأحزاب هو القيام بتوعية المواطن واعطائه من المعلومات ما يمكنه من الحكم بطريقة موضوعية مجردة من كل خلفية سياسية.

---

[1]– حمد انس جعفر , الوسيط في القانون العام , النظم السياسية والقانون الدستوري , دار النهضة العربية , 1998 , القاهرة ، ص216

ثالثا: التعبير عن رغبات الجماهير: إذا كان الحزب يعمل على تكوين وتوجيه الرأي العام فانه لا يقوم بهذا العمل الا من أجل استخدام هذه القوة المؤثرة سواء في تأكيد مكانته وسيطرته على الحكم أو من أجل استخدام هذه القوة للضغط على الحكومة إذا كان الحزب في المعارضة.

واستخدام الأحزاب لهذه القوة يدفعها الى التعبير عن رغبات الجماهير فبدون الأحزاب لا يتصور لهذه الرغبات أن تجد متنفسا لها فلا تصل اذ أن السلطات الحاكمة.

رابعا: تكوين واختيار الكوادر السياسية: اذا كانت الأحزاب تسعى الى السلطة و الحكم فأنها تعتبر ايضا مدارس تلقن فيها مبادئ ممارسة السلطة، و غالبا ما تتعرف الجماهير على طلاب البارزين في هذه المدرسة أي أولئك الذين يقع اختيار الحزب عليهم لتمثيله في المعارك الانتخابية لكن هناك في مدرسة الحزب غير هؤلاء الذين يقدمهم الحزب لهيئة الناخبين الذين يقوم الحزب بتلقينهم أيضا قواعد الحكم و أساليب ممارسة السلطة.[1]

ثانيا: النظم الحزبية

يمكن تعريف النظام الحزبي بأنه "شكل وطبيعة المنافسة السياسية بين الأحزاب السياسية داخل الدولة، والتي، عندما تكون هذه العلاقات المختلفة مستقرة، تشكل ما يسمى بالنظام الحزبي ككل". يترك انطباعًا دائمًا. نظام. طبيعة نظامها السياسي؛ أدى نمو وتطور الأحزاب السياسية إلى تغيير هيكل النظام السياسي وأثر على طبيعته القانونية والسياسية. لقد جرت محاولات عديدة لدراسة وتحديد طبيعة الأنظمة الحزبية، ورغم أن كل محاولة تختلف عن الأخرى، إلا أن جوهر هذه التصنيفات يقوم على تقسيم الأنظمة الحزبية إلى نوعين من الأنظمة:

[1]- محمد بهاء الدين الغمري ,علم السياسة و تطور الفكر السياسي ,القاهرة ,1996 .ص,267-272 .

انواع الأنظمة الحزبية

هناك العديد من الأنظمة الحزبية التي تعتمدها الدول، وترتكز دراسة الأحزاب السياسية على مدى تواجد هذه الأحزاب في هيكل الحياة السياسية للنظام السياسي في كل دولة، من خلال عدد الأحزاب وحجمها، وطريقة تشكيلها، والتعاون فيما بينهم وطريقة نقل السلطة.

وفي هذا الإطار يمكننا التمييز في أنظمة السياسة المعاصرة التي تشمل ثلاثة أنواع من الأحزاب السياسية: نظام الحزب الواحد، ونظام الحزبين، ونظام التعددية الحزبية[1].

أولاً: – أنواع الأنظمة الحزبية:

تنقسم الأنظمة الحزبية إلى ثلاثة أنواع هي:

1– نظام الحزب الواحد: – يقوم هذا النظام على وجود حزب سياسي واحد في الدولة، وهذا الحزب لا يسمح بقيام أحزاب أُخرى إلى جانبهِ[2].

يعتبر نظام الحزب الواحد نظاما حديثا نسبيا، حيث لم يظهر إلا بعد انتصار ثورة الاتحاد السوفييتي عام 1917، ثم ظهر في ألمانيا أثناء الحكم النازي وفي إيطاليا خلال عصرها الفاشي، ثم انتشر إلى بعض الدول العربية مثل مصر والسودان وتونس. الجزائر وبلدان أخرى[3].

---

[1]– ماجد راغب الحلو , مرجع سابق , ص299

[2]– محمد عبد العال السناري , مرجع سابق, ص50.

[3]– محمد مرغني خيري , الوجيز في النظم السياسية , القاهرة , 1999–2000 , ص327.

وفي هذا النوع من الأحزاب، يضم الحزب كل الموالين للحكومة، وتكون السلطة الحقيقية في أيدي قادة الحزب. أما الوزراء والنواب ومسؤولو الإدارة، فهم أدوات خاضعة لأمر ذلك الحزب، ولا يعملون إلا تحت توجيهاته، ويدعو هذا الحزب إلى تجنيد الجماهير للمساهمة في تهيئة الظروف الملائمة لتحقيق الحرية لهم وتطوير الطبقة، وتنبثق فئات جديدة من الشعب لقيادة تطوره واستبدال الطبقات القديمة بالامتيازات والمصالح[1].

ومن الواضح أن فلسفة نظام الحزب الواحد تقوم على الابتعاد عن نظام الدولة من مؤسسات دستورية وهيئاتها، والميل إلى اعتماد النظام المركزي الصارم الذي يسيطر بموجبه الحزب على كافة الأمور السياسية والاقتصادية والعسكرية والسلطات القضائية، وفي ظل هذا النظام، يحاول الحزب أيضًا إعادة تشكيل المجتمع والتدخل في الحياة الشخصية للمواطنين بما يسمح بالسيطرة. ويراقبون تحركاتهم ويحدون من حرياتهم. ولذلك يرى جزء كبير من الفقه أن نظام الحزب الواحد لا يعتبر نظاما حزبيا، لأن النظام الحزبي يجب أن يقوم على أكثر من حزب، والحزب الواحد لن يكون أكثر من أداة في يد الحزب، الطبقة الحاكمة التي تستغلها لمصلحتها الخاصة لتحقيق أهدافها [2]

وبشكل عام فإن الأنظمة التي تتبنى نظام الحزب الواحد هي أنظمة دكتاتورية وليست أنظمة ديمقراطية [3].

2- **الثنائية الحزبية:**- تعني الثنائية نظامًا يهيمن بموجبه حزبان رئيسيان على جميع الأصوات في جميع الانتخابات تقريبًا وعلى جميع مستويات الحكومة. ونتيجة لذلك، فإن جميع المناصب تقريبًا يشغلها كلا الطرفين، وفي ظل هذا النظام يوجد عدد كبير من

---

[1] مقال منشور على الموقع الالكتروني http://www.m.ahewar.org :

[2] حمد انس جعفر , مرجع سابق , ص219.

[3] محمد مرغني خيري , مرجع سابق , ص330.

الأحزاب التي عند اندماجها تشكل حزبين رئيسيين يتبادلان موقع السلطة في النظام السياسي، وهناك منافسة شديدة بينهم للحصول على الأغلبية[1].

وعليه فإن نظام الثنائية الحزبية لا يعني إطلاقاً وجود حزبين فقط في الدولة، ولا شيء يمنع وجود حزب ثالث أو أحزاب أخرى، إلا أن هذه الأحزاب أو ذلك الحزب يبقى تأثيرها ضئيلا في الحياة السياسية، وهذه الظاهرة موجودة في كثير من الدول، أبرزها إنجلترا، حيث يوجد حزبان مهيمنان هما حزب المحافظين وحزب المحافظين. حزب العمل، بالإضافة إلى وجود أحزاب أخرى إلى جانبهم، مثل الحزب الليبرالي والحزب الديمقراطي الاجتماعي[2].

في أنظمة الحزبين، يمكن التمييز بين الشراكة الثنائية الكاملة والشراكة الثنائية غير الكاملة. الثنائية الحزبية الكاملة تعني وجود حزبين سياسيين يتقاسمان أصوات الناخبين، بحيث يتمكن أحد الطرفين من الحصول على الأغلبية المطلقة والحكم بمفرده، وأبرز مثال على ذلك هو بريطانيا، حيث يتم تداول السلطة بين حزبين، العمال والمحافظون، وكذلك في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يوجد الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي، حيث يحصل أحدهما دائمًا على الأغلبية المطلقة في أحد مجلسي الكونجرس أو كليهما. وفي الواقع فإن سبب وجود هذه الحالة في هذين البلدين هو النظام الانتخابي السائد فيهما والذي يقوم على الانتخابات الفردية بالأغلبية البسيطة التي تمكن أحد هذين الحزبين من الحصول على الأغلبية المطلقة في البرلمان[3].

---

[1] عبد الغني بسيوني , ماهية الأحزاب السياسية , بحث منشور في مجلة الدراسات القانونية , كلية الحقوق , جامعة بيروت العربية , المجلد الاول , العدد (1) , 1998 , ص55.

[2] فؤاد مطير الشمري , التجارب الانتخابية في العالم (الأسس والتطبيقات) , دار أسامة للنشر والتوزيع , الاردن , عمان , 2013 , ص195

[3] عصام الدبس ، النظم السياسية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع , 2010 , ص319-320.

أما الثنائية الحزبية غير المكتملة، فتعني وجود حزبين كبيرين يتناوبان على السلطة، لكن لا يحصل أي منهما بمفرده على الأغلبية المطلقة في البرلمان، فيلجأان معًا إلى ائتلاف، أو ائتلاف مع أحد الأحزاب الصغيرة. وأوضح مثال على ذلك ما يحدث في ألمانيا، حيث يتناوب الحزب الديمقراطي المسيحي والحزب الديمقراطي الاجتماعي بين السلطة. ويشكلون فيما بينهم ائتلافا يسمى "الائتلاف الكبير"، أو يشكل أحدهم ائتلافا مع أحد الأحزاب الصغيرة، مثل حزب الليبراليين، ويسمى بعد ذلك "الائتلاف الصغير")[1].

3- **التعددية الحزبية:**- والمقصود بتواجد عدد من الأحزاب السياسية (أكثر من ثلاثة أحزاب) لا يتمتع أي منها بالأغلبية المطلقة في البرلمان، مما يفرض تشكيل حكومة ائتلافية بين حزبين أو أكثر. ويعود ظهور التعددية الحزبية إلى أسباب واعتبارات اجتماعية وطائفية وعرقية، فبالإضافة إلى النظام الانتخابي المتبع في الدول، تختلف الأنظمة السياسية ذات التعددية الحزبية باختلاف النظام الانتخابي المعتمد، ويؤدي نظام الأغلبية على جولتين إلى تعددية مرنة للأحزاب، وأبرز مثال على ذلك الانتخابات الفرنسية منذ عام 1958 لاختيار أعضاء الجمعية الفرنسية، بينما نجد أن نظام التمثيل النسبي وفق القائمة النسبية و ويؤدي تطبيقه في الدوائر الانتخابية ذات التمثيل المتعدد إلى تعددية حزبية معتدلة، بينما في حالة الدائرة الانتخابية الواحدة على مستوى الولاية يؤدي إلى تعددية حزبية مفرطة[2].

أما مصر فقد اعتمدت نظام التعددية الحزبية (بعد ثورة 25 يناير)، حيث نص الدستور المصري لعام 2014 في المادة 5 على أن "يقوم النظام السياسي على التعددية السياسية والحزبية".

---

[1]- المرجع نفسه , ص320

[2]فؤاد مطير الشمري , التجارب الأنتخابية في العالم (الاسس والتطبيقات) , دار أُسامة للنشر والتوزيع , الاردن , عمان , 2013 , ص195.

ويعتبر العراق من الدول التي تعتمد على كثرة الكيانات السياسية المتنافسة في الانتخابات، أي أنه اعتمد نظام الأحزاب السياسية المتعددة، وقد جاء ذلك في ديباجة دستور جمهورية العراق لسنة 2005 النافذ حاليا. [1].

شهد العراق بعد التاسع من نيسان/أبريل 2003 ظهور العديد من الأحزاب والحركات السياسية وممارسة نشاطها بشكل علني دون ضوابط قانونية تنظم عملها [2].

المحور الخامس: الجماعات الضاغطة

إن أي نظام حكم سياسي، سواء كان ديمقراطياً أو دكتاتورياً، لا يخلو من وجود جماعات ضغط أو مصالح تسعى للتأثير على دوائر صنع القرار في الدولة لتحقيق مصالحها الخاصة، وفي قوة الأنظمة التعددية، وتصور النخبة للسلطة، تلعب مجموعات المصالح دورا حيويا في العملية السياسية، كما هي بالمعنى الشامل، وهي منظمة تحاول التأثير على الحكومة عند اتخاذ القرارات، وهي أيضًا أي جماعة تدخل ساحة السياسة عندما يتعلق الأمر بتحقيق السياسة العامة أو تنفيذها.[3]

تعريف جماعات الضغط:

يمكن تعريف مجموعات الضغط بأنها: منظمة تضم مجموعة من الأشخاص يعرفون بعضهم بعضاً جيداً، وهو تعريف البروفيسور جورج هومانز .[4]

---

[1] ورد في ديباجة دستور جمهورية العراق لعام 2005 (... من خلال نظام جمهوري إتحادي ديمقراطي تعددي ...).

[2] حيدر أدهم , الأحزاب السياسية في عراق ما بعد التاسع من نيسان بين النظرية والتطبيق , مركز الشهيدين الصدرين , بغداد , 2007 , ص17.

[3] – صلاح السيد بيومي ، مرجع سابق ,ص 141 .

[4] – محمد بهاء الدين الغمري , مرجع سابق ,ص 303 .

وعرّف ميناو جماعات الضغط: أن جماعات المصالح لا توجد على شكل منظمة ضغط، إلا منذ اللحظة التي يبدأ فيها المسؤولون في استخدام نفوذهم على الأجهزة الحكومية، من أجل تحقيق طموحاتهم أو مطالبهم ، كما تعرف مجموعات الضغط بأنها مجموعة من الأفراد الذين يشتركون في أهداف أو خصائص أو خصائص محددة، ويسعون إلى إحداث التأثير المطلوب على السلوك الذي يتخذه متخذو القرار فيما يتعلق بقضاياهم ومطالبهم، وتحقيق مصالحهم المشتركة.[1]

وسائل جماعات الضغط:

أولاً: الإقناع: وهو من أهم الوسائل التي تسعى من خلالها جماعات الضغط إلى كسب الأتباع وإقناع الحكومات بأهدافها من خلال اللقاءات والجلسات الخاصة والعامة، وعبر وسائل الإعلام المختلفة.

وتستعين هذه المجموعات بذوي الخبرة والناجحين لتولي مناصب مختلفة داخل المجموعة مستفيدة من سمعتها الجيدة في الإقناع. كما أنهم يؤثرون على البرلمان من خلال الدراسات والأبحاث الدقيقة التي يكملونها ويقدمونها لهذه الأطراف من أجل الإقناع.

ثانياً: التهديد: يعتبر من الأساليب المهمة للضغط على الجهات الرسمية. ويتخذ هذا التهديد أشكالاً متعددة، مثل خلق أزمات مالية واقتصادية للحكومة من خلال التحريض على عدم دفع الضرائب أو التهديد باستخدام القوة المتمثلة في الإضراب عن العمل.

ثالثاً: الضغط على السلطة السياسية: نظراً لأهمية السلطات الحكومية في إصدار القرارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، تسعى جماعات الضغط إلى الاتصال المباشر مع

---

[1]–ناجي عبد النور ، مرجع سابق ,ص 163 .

المعنيين في الجهاز التنفيذي والإداري، من رئاسة الدولة والوزارات إلى بقية الأجهزة. من المسؤولين، والضغط على هذه الجهات عبر الرسائل والبيانات من أجل التراجع عن قراراتها.

رابعاً: التأثير على أعضاء البرلمان: تعمل هذه المجموعات على تقليد العلاقات مع أعضاء البرلمان بهدف إنشاء وضع معين يخدم مصالحهم، أو تعديل قانون معين، أو حتى رفض قانون معين، وفي كثير من الحالات، تقوم هذه المجموعات بدعم بعض المرشحين في الانتخابات وتمويل الحملات الانتخابية، لتستغلها لمصالحها الخاصة.

خامساً: تعبئة الرأي العام: تعمل جماعات الضغط على تعبئة الرأي العام وتوجيهه إلى ما يخدم مصالحها، كإصدار النشرات والبيانات، وإلقاء المحاضرات، واستخدام وسائل الإعلام. وإذا كانوا قادرين على تعبئة الرأي العام، فإنهم يطلبون من الذين يتبنون أفكارهم الضغط على الحكومات.[1]

أنواع الجماعات الضاغطة:

وهي :[2]

أولاً: مجموعات الضغط السياسي: وهي المجموعات التي ليس لها سوى مصلحة سياسية مدروسة وتسمى جماعات الضغط مثل اللوبي الصيني.

ثانياً: جماعات الضغط شبه السياسية: وتمثلها النقابات العمالية أو اتحادات أصحاب الأعمال. ورغم أن نشاط هذه الجماعات لا يقتصر كليا على الجانب السياسي، إلا أنها من دون هذا النشاط لا تستطيع تحقيق أهدافها.

---

[1]- يمينة هكو ,محاضرات في مدخل الى العلوم السياسية ,السنة الدراسية 2017-2018 ص 19-20 .

[2]- فارس النداف ، جماعات المصالح, القوى الضاغطة- جماعات المصالح اليهودية والعربية في الواليات المتحدة ألأمريكية نموذجاً- ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، المجلد 43 العدد 3 ، 2012 ، ص 42.

اعتمادًا على أهدافها، بعضها عبارة عن مجموعات برامجية أو مجموعات أساسية وتهدف إلى تحقيق أهداف وطنية، مثل مجموعة الوحدة الأوروبية أو مجموعة حكومة العمل، وبعضها مجموعات ذات اهتمامات خاصة، وتهدف إلى تحقيق المصالح الخاصة لأعضائها، وقد تأخذ هذه المصلحة الخاصة طابعاً وطنياً، مثل إقرار حق التقاعد لكبار السن، ويأخذ طابعًا محليًا، مثل الدفاع عن صناعة القطن في إحدى ولايات لانكشاير على سبيل المثال.

رابعاً: مجموعات الضغط الإنسانية: نشاطها إنساني والجانب السياسي قليل، مثل مجموعات الرفق بالحيوان وحماية الطفل. الضغط السياسي يأتي من خلال:

_طلب المساعدة المالية.

_مناقشة مشاريع القوانين التي تمس جوانب النشاط.

خامساً: مجموعات الضغط للدفاع عن مصالح الدول الأجنبية داخل الدولة: تعتمد الدول الأجنبية على تشكيل جماعات ضغط لدعم آرائها، حيث يختلف نشاط تأثير هذه المجموعات باختلاف حجمها. كلما زاد حجم مجموعات الضغط، كلما كان التواصل والتأثير عليها أسهل.

ويتضح من أنواع وأنواع جماعات الضغط أن لديها جمعيات تعمل بشكل مستقل عن إرادة أعضائها ولها مصالح سياسية محددة، وقد يكون بعضها عبارة عن مجموعات مبادئ، لكن الغالبية العظمى منها عبارة عن مجموعات مصالح ولها وضع دائم.[1]

وظائف الجماعات الضاغطة:

[1]- محمد عبد البديع السيد ، مرجع سابق ,ص 68-70 .

أولاً: الوظيفة التواصلية: تشكل جماعات المصالح حلقة وصل أساسية بين قمة النظام السياسي وقاعدته، ويساعدها اتصالها الدائم بالقيادة السياسية والحكومة وأعضاء جماعاتها على أداء هذه الوظيفة، ولذلك، فإنهم يلعبون دورًا مهمًا في حشد الدعم السياسي اللازم للنظام السياسي. وتؤدي هذه المجموعات دور الاتصال من خلال عدة أساليب، يكون محورها التأثير على القيادة والحكومة والرأي العام.

ثانياً: الوظيفة التعبيرية: تعبر مجموعات المصالح عن مطالب واهتمامات محددة. وهي لا تعبر عن مصالح ضيقة فحسب، بل تتعدى ذلك لتشمل التعبير عن المطالب والمبادئ الوطنية كتلك المتعلقة بالديمقراطية، وتعبر هذه المجموعات عن مصالحها عبر مختلف الوسائل السلمية، بما في ذلك الوسائل العنيفة.

ثالثاً: الوظيفة التجميعية: نتيجة للارتباط الوثيق بين مختلف جماعات الضغط والمصالح والهيئات الحكومية المركزية والمحلية، وتغلغلها في مختلف الأنشطة، فإنها تقوم على نطاق واسع بعملية تلقي مطالب أفرادها كما تحاول التوفيق بين الأهداف المتضاربة الناتجة عن استقبالها للمطالب، حيث أن لها اليد العليا في إقرار أهداف معينة في المجتمع وإهمال أخرى، أي أنها تمارس وظيفة تجميع المصالح ووظيفة حل وتسوية الصراعات في نفس الوقت.

رابعاً: التعبئة والتجنيد السياسي: قد تلجأ بعض الأحزاب في الأنظمة التعددية الحزبية في بعض الدول إلى إنشاء مجموعات مصالح مرتبطة بها لاستخدامها كأدوات لحشد الدعم، سواء كانت هذه الأحزاب في موقع المعارضة أو الحكومة، وفي بعض البلدان، تشكل مجموعات المصالح أيضًا قناة أساسية للتجنيد السياسي.

مما سبق يتضح أن جماعات المصالح تلعب أدواراً عديدة في مختلف مراحل صنع السياسة العامة وتنفيذها، وأنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنظام السياسي، وأن النظر إليها كأداة ذات تأثير محدود هو نظرة غير واقعية في بالإضافة إلى افتقارهم إلى المعرفة العلمية. ولذلك فإن دراسة دورها في عملية التغيير السياسي والتطور السياسي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار نظرا للأدوار المتعددة التي تلعبها في العملية السياسية.[1]

تقييم الجماعات الضاغطة :

إيجابيات جماعات الضغط:

_الكثير من الفئات في المجتمع لديها مشاكل لا يستطيع المرشحون للانتخابات والأحزاب السياسية حلها، لذلك نجد هذه الفئات تطرح حلولاً لهذه المشاكل وتجذب الرأي العام حولها، وبالتالي تحقق مصالحها.

_تلعب دور الوسيط بين أعضائها ومسؤوليها، ولتحقيق مصالحها تقيم جماعات الضغط علاقات مباشرة مع السلطة السياسية، فتزودها بالمعلومات ومن ثم تنقل وجهة نظر السلطة السياسية إلى أعضائها بحيث يكونون على علم بالأمر، مما يجعل المواطنين يفهمون الأمر.

_استمرارية النفوذ، إذ تجد أن المواطن لا يستطيع التأثير أو خلق النفوذ إلا في فترات الانتخابات، وهذا النفوذ نسبي، أما جماعات الضغط فلها القدرة على الاستمرار في الضغط على السلطة السياسية في كل الأوقات[2].

عيوب جماعات الضغط:

---

[1]– بومدين طاشمة ، مرجع سابق ، ص 161 –163 .

[2]– فارس النداف ، مرجع سابق ، ص 53.

_تستخدم بعض هذه الجماعات وسائل غير مشروعة تؤدي إلى الفساد، ومن أبرز هذه الوسائل الرشوة والتهديدات التي لا تزال منتشرة لدى العديد من جماعات المصالح.

_قد يتأثر قادة المجموعة بمجموعة صغيرة لا تنظر إلا إلى مصالحها الخاصة ولا تتكتل مع الآخرين.

_هذه الجماعات قد تهدد المصلحة الوطنية، خاصة إذا كان لها امتدادات من عناصر خارج البلاد.[1]

المحور السادس: الرأي العام

ترتبط الأيديولوجيا بالرأي العام ارتباطاً وثيقاً، بالإضافة إلى الارتباط بين الرأي العام والمجتمع منذ القدم. وفي العصر الحديث، أصبح الرأي العام قوة كبرى نتيجة لهذه الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى التقدم العلمي والتكنولوجي. وقد زادت هذه القوة من نفوذ هذه التجمعات الشعبية الكثيرة.

بدأ الاهتمام العلمي بالرأي العام مع بداية القرن العشرين، ومن خلال الجهود العلمية والتطبيقية المتوالية في مختلف مجالات دراسة هذا الموضوع، تشكل تراكم كبير من الخبرة العلمية التطبيقية، ومع مرور الزمن أصبح الموضوع تحظى الرأي العام بمكانة مرموقة في جميع دول العالم رغم الاختلافات السياسية والأنظمة الدولية، الرأي العام كعلم له نظرياته وتقنياته الخاصة.

وعلى الصعيد السياسي، بدأت جميع الدول والمنظمات السياسية في معظم دول العالم، إن لم يكن جميعها، الاهتمام بدراسة الرأي العام حول عدد من القضايا التي تهمها وتعمل على التعامل معها وفق أسس علمية.[1]

---

[1]– يمينة هكو ,مرجع سابق ,ص 20 .

تعريف الرأي العام:

يمكن تعريف الرأي العام بأنه "وجهة نظر تتبنها مجموعة أو مجتمع بناءً على آراء أشخاص آخرين". ويمكن تعريفه بأنه "رأي الجماعة الذي تتخذه في قضية عامة"، ومن التعريفات الأكثر قبولا وانتشارا هو تعريف المفكر السياسي "مفتاح"، الذي يرى أن الرأي العام يمثل "آراء الناس السائدة التي ترى الحكومة أنه من الحكمة الاهتمام بها والاهتمام بها".[2]

ويمكن القول أيضاً أن الرأي العام هو التعبير عن اتجاهات وأفكار جماعة ما تجاه قضية أو قضية تهمهم وتتطلب اهتمامهم، ويتم التعرف عليه من خلال بعض وسائل الاتصال. والرأي العام هو أيضاً الآراء التي يؤمن بها بعض الأفراد، وتجد الحكومات أنه من الضروري الاهتمام بها.

أن الرأي العام يشمل مجموعة من العناصر: مجموعة قضية أو مشكلة تهتم بالقضية أو المشكلة ورأي المجموعة فيها، ومجموع هذه العناصر هو تكوين الرأي العام.[3]

أنواع الرأي العام:

ويكاد يكون هناك اتفاق بين الباحثين على تقسيم الرأي العام إلى: رأي عام حسب النطاق الجغرافي، ورأي عام حسب الإطار الزمني، ورأي عام حسب درجة الوضوح والصراحة، ورأي عام حسب درجة التأثير والتأثير.

وينقسم الرأي العام حسب النطاق الجغرافي إلى رأي عام إقليمي ورأي عام عالمي.

---

[1]– شعبان الطاهر الأسود ، مرجع سابق ، ص 151 .

[2]– ناجي عبد النور ، مرجع سابق ، ص 174 .

[3]– صلاح السيد بيومي ، مرجع سابق ,ص 144 .

الرأي العام الإقليمي هو الرأي السائد والسائد بين مجموعة من الدول أو الشعوب المتجاورة في فترة زمنية محددة حول قضية تهم هذه الشعوب، نتيجة مصالحها المشتركة، وارتباطها التاريخي، وتشابهها في مواقفها السياسية، والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.[1]

أما الرأي العام العالمي فهو الرأي الذي يتجاوز الحدود الوطنية للدولة ويخلق شبه التوافق بين أفراد الأمم المختلفة، أي خلق موقف موحد تجاه بعض القضايا الدولية الأساسية المشتركة التي تهم الإنسانية، وهذا الرأي الموحد حول قضية ما في نفس الوقت هو ما يسمى بالضمير العالمي، وهو موقف يؤثر بدرجات متفاوتة على وحدات المجتمع الدولي لاتخاذ مواقف إيجابية تجاه القضايا التي تهم الرأي العام العالمي.[2]

تقسيم الرأي العام حسب الإطار الزمني، هناك رأي عام يومي، ومؤقت، ودائم. أما الرأي العام اليومي فهو يتأثر بالدرجة الأولى بالأحداث اليومية، بمعنى آخر، هو رد فعل الجماهير على ما يحدث يوميا وتناقله وسائل الإعلام المختلفة.

الرأي العام المؤقت هو الرأي الذي ينتهي بانتهاء الحدث بناءً عليه. أما الرأي العام الدائم فهو الذي يكتسب صفة الديمومة والاستقرار في القضايا المهمة والثابتة.

وينقسم الرأي العام حسب درجة الوضوح والبساطة إلى رأي عام واقعي ورأي عام كامن وصريح ومخفي. الرأي الواقعي هو ذلك الرأي الموجود بالفعل في وقت معين ويحظى باهتمام الناس ومناقشاتهم.

أما الرأي الكامن فهو شعور الناس تجاه الحدث، لكن هذا الشعور لم يتحدد وينضج بعد.

---

[1]- شعبان طاهر الأسود، مرجع سابق ، ص 153 .

[2]- عمار بن سلطان ، مرجع سابق ، ص 72 .

أما الرأي العام الصريح، وهو ما يعبر عنه الناس حول أي موضوع في أجواء ديمقراطية حرة.

أما الرأي العام الخفي فهو الذي يمتنع عنه نتيجة لمعايير قد تكون قانونية في بعض الأحيان.

تقسيم الرأي العام حسب درجة تأثيره إلى رأي عام فعال ورأي عام واعي بمتطلبات الأمور.

وأما الرأي العام الفعال فهو الذي يصدر من القادة والعلماء والمفكرين، الذين يؤثرون في الغالب على وسائل الإعلام ولكنهم لا يتأثرون بها[1].

أما الثاني فيمثلهم المثقفون في المجتمع، وهذا الرأي يؤثر على الأقل ثقافة وتعليما. أما الرأي العام التابع فهو رأي عامة الناس الذين لم يحظوا إلا بقدر قليل من التعليم وكانوا أكثر تأثراً بوسائل الإعلام المختلفة.

خصائص الرأي العام :

_مدى انتشار الرأي العام بين الجمهور الذي يتم قياس رأيه في موضوع معين بغض النظر عن نوع الجمهور.

_استمرارية الرأي العام حول قضية ما ومدى هذه الاستمرارية.

_كثافة وقوة الرأي العام لدى الجمهور تجاه الوقف.

_مدى استناد الرأي العام إلى أسس منطقية ومدى معقوليته وقبوله.

وظائف الرأي العام :

[1]– الفريد سوفي ، الرأي العام ، دار دمشق للنشر والتوزيع ، سوريا ، 1962 ، ص 76.

_الرأي العام يحفظ ويدعم القيم العليا والمثل الإنسانية السامية، بالإضافة إلى المعايير والمبادئ الأخلاقية السائدة في المجتمع.

_يساهم الرأي العام في رفع الروح المعنوية، خاصة عندما تتعرض البلاد لخطر الغزو الخارجي أو التهديد باستخدام القوة ضدها من أي دولة أخرى.

_ يؤثر الرأي العام على حياة الأفراد كأعضاء في الجماعات. وتعويد الأفراد على الطاعة الاجتماعية وقبول القيم والمعايير السائدة في المجتمع، بالإضافة إلى التزام الفرد بأوامر المجتمع ونواهيه. ومن ثم نجد أن الرأي العام يهدئ الروح العدوانية ويسيطر عليها لدى الأفراد.[1]

طرق قياس الرأي العام :

أولاً: الاستبيان: يعتبر الاستبيان الأسلوب الشائع في استطلاعات الرأي العام. تعتمد هذه الطريقة على المنهج الإحصائي، حيث تعتمد على طرح أسئلة معدة خصيصاً حول موضوع معين بهدف الحصول على إجابات الناس عليها. ثم تحليل هذه الردود حسب نسبة المؤيدين والمعارضين.

ثانياً: المقابلة: وهي إحدى أدوات استطلاع الرأي العام والتي تقوم على العلاقة بين الباحث الميداني والقضية المسئولة. ومن هنا تختلف المقابلة عن الاستبيان في أن هناك طرفا ثالثا يتدخل في العلاقة بين صانعة النموذج والحالة موضوع المعلومات، مما يثير إمكانية التأثير على آرائها. بما ينفي شرط الحياد والموضوعية.

ثالثاً: الملاحظة: وهي من أهم وسائل استطلاع وقياس الرأي العام. ويعتمد على استطلاع الرأي غير المباشر، والملاحظة الدقيقة للعواطف وردود الفعل والأفعال والحركات والإيماءات

[1]– شعبان طاهر الأسود ، مرجع سابق ، ص 56–57 .

، تستخدم هذه الطريقة في المواضيع التي قد لا يرغب الأشخاص في التحدث عنها بصوت عالٍ، أي الإجابة على الأسئلة التي توجه إليهم بشأنها.[1]

وأخيرا لا بد من الإشارة إلى أن الرأي العام ليس شاملا، بل يشمل اتجاهات عديدة تتراوح بين المعتدلين الموضوعيين الذين يشكلون الأغلبية الفعلية. والمتطرفون الذين غالبا ما تتسم مواقفهم بالالتزام بالتعصب الأعمى للقضايا السياسية أو الدينية أو العنصرية أو الطبقية أو الجنسية في عدائهم للمرأة ودورها في المجتمع، والذين ليس لهم رأي ويعيشون حالة من الانغلاق على الذات. أو عدم الاهتمام. قضايا المجتمع والوطن الذي ينتمون إليه.[2]

المحور السابع: المشاركة السياسية والديمقراطية

أولا: المشاركة السياسية:

تعد المشاركة السياسية من أهم القضايا التي يتناولها علم الاجتماع السياسي بالدراسة والتحليل، فهي من العمليات الاجتماعية والسياسية، وبعض الباحثين يعرف المشاركة السياسية بأنها العملية التي يلعب الفرد من خلالها دورا في الحياة السياسية لمجتمعه، وتكون لديه الفرصة للمشاركة في وضع وصياغة الأهداف العامة لذلك المجتمع وكذلك ايجاد أفضل الوسائل لتحقيق وانجاز هذه الأهداف.

---

[1]– محمد بهاء الدين الغمري ، مرجع سابق ، ص 313 –317 .

[2]– جاسم زكريا ، مرجع سابق ، ص 305 .

تعريف المشاركة السياسية :

تعرف المشاركة السياسية كذلك، بأنها تلك الأنشطة السياسية التي يشارك بمقتضاها، أفراد مجتمع ما في اختيار حاكمه وفي صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر أي أنها تعني اشتراك الفرد في مختلف مستويات النظام السياسي.[1]

المبادئ التي تقوم عليها المشاركة السياسية:

أولا: المشاركة السياسية لا تعني فقط على المستوى الأفقي، أي أنها تكون بين أناس ذي طبيعة واحدة أنما تكون المشاركة خليط من ذلك.

ثانيا: اتخاذ القرار الذي يخدم المصلحة العامة لا يجب أن تقوم به مجموعة فقط تعد نفسها نخبة مميزة في المجتمع والمشاركة تكون واسعة النطاق بحيث تشمل القاعدة العريضة للبناء الاجتماعي.

ثالثا: ان القرارات العامة لابد لها من أن تعكس حاجة المواطن بصفة عامة، والتخطيط التنموي الفاعل هو الذي يشارك في وضعه ومناقشته مختلف شرائح المجتمع.

رابعا: عملية المشاركة الشعبية السياسية لابد لها من أن تشتمل على عمليات الضبط والرقابة والمشاركة في اتخاد القرار.

أشكال المشاركة السياسية: [2]

---

[1]– حسين علوان البيج ، المشاركة السياسية (الأهمية، الانماط، الابعاد) ، المركز الديمقراطي العربي ، برلين ، 2020 ، ص 39.

[2]– المرجع نفسه ، ص 42.

الشكل الأول وهو المشاركة السياسية الرسمية التي يقوم بها الرسميون، ومتقلدون المناصب من واقع الحفاظ على مصالحهم الخاصة وذلك من خلال تحقيق الدوام والاستمرار الى جانب الاستقرار بالنسق الذي يسيطرون عليه.

أما المشاركة السياسية غير الرسمية فتمثيلها جماعات المصلحة والضغط والأقليات، هذا الأمر يقودنا الى التسليم بأن المعارضة في أي نسق سياسي هي بمثابة المشاركة السياسية غير الرسمية.

مستويات المشاركة السياسية:

المشاركة السياسية من وجهة نظر الأنظمة التقليدية يمثلها من يشغلون المناصب السياسية العليا، الذين يمتلكون عملية صنع القرار السياسي الذي يؤثر في المجتمع وعلاقاته الخارجية ، وهي مستويات :

- المستوى الأول من المشاركة الذي يتكون من أولئك الذين هم خارج السلطة والباحثين عنها الى جانب صغار الموظفين. فهؤلاء قد يستطيعون التأثير في عملية صنع القرار، وذلك بما يمتلكون من مصادر للقوة التي بدورها قد تؤثر على النسق السياسي.
- المستوى الثاني وهو الذي يتكون من أعضاء التنظيمات السياسية أولئك الذين يدعون الدفاع عن مصلحة العامة بمشاركتهم في المؤتمرات و اللقاءات الرسمية و غير رسمية وهذا على اية حال يقل تأثيره في مجال العمل السياسي. ثم يلي ذلك من لهم الحق بالأدلاء بأصواتهم في الانتخابات هؤلاء في العادة مشاركتهم لا تأتي من واقع احساسهم بالمشاركة السياسية، وانما من وجهة نظر تختلف من فرد الى اخر ، ثم

تأتي بعد ذلك العابثون سياسيا و هؤلاء يمثلون قاعدة عريضة فهم على حد تعبيري منصرفون عن الساحة السياسية فهم لا يأخذون حتى دور المتفرج .[1]

ثانيا: الديمقراطية

ان مفهوم الديمقراطية له دلالة على الرغم من الاختلافات الخاصة بمعاني وتطبيقات الديمقراطية على مختلف العصور والأحقاب الزمنية. وتكون الديمقراطية صحيحة عندما يحكم الشعب نفسه بنفسه، أي أن يكون الشعب سيد نفسه في عملية صنع القرار وتنفيذه.

الأسس والمعايير التي اعتمدت عليها النظرية العالمية الثالثة في الديمقراطية المباشرة:[2]

أولا: الأساس العقلي: تعد الحقيقة وليدة البحث، و الدليل العقلي هو الذي يكشف صحة التجربة، فيعد الطريق المعتمد على العقل للوصول الى الحقيقة منهجا و أسلوبا صحيحا.

ثانيا: ذاتية الارادة: تعتمد النظرية العالمية الثالثة على ذاتية في تناولها للديمقراطية الحقيقية. باعتبارها الأساس الصحيح لممارسة الحقوق، فالإرادة الذاتية هي مركز و محور السلطة الشعبية، هذه السلطة التي لا تتحقق الا بممارسة الجماهير لها بارادتها الذاتية، لاعن طريق ممثلين لها .

ثالثا : الشمولية الشعبية : الديمقراطية في النظرية العالمية الثالثة هي ديمقراطية شعبية حقيقية ,و تعد كل شيء للشعب .و بالشعب ومن أجل الشعب ,و من هنا اضحت السلطة و الثروة و السلاح بيد الشعب .

---

[1]- شعبان طاهر الأسود ، مرجع سابق، ص 175-176 .

[2]- حسين علوان البيج ، مرجع سابق ، ص 24.

رابعا: التنوع والتعدد للفئات الاجتماعية. فالديمقراطية في النظرية العالمية الثالثة تهدف الى سيادة الشعب و تحقيق سلطة الكاملة، لا سلطة الطبقة أو الحزب أو الطائفة اذا أنه ليس من المنطقي أن تجزأ سلطة الشعب، ولو تعددت طبقات الشعب و طوائفه.

خامسا: القانون الطبيعي : يعد هذا القانون هو الأساس في الحياة السياسية ,و أساسا ثابتا تقوم عليه الديمقراطية المباشرة ,و معه تنظيم كافة المعطيات الخاصة بالحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و القواعد الطبيعية هي المقياس و المرجع و المصدر الوحيد في العلاقات الانسانية .

سادسا: المساواة: هي أساس الديمقراطية المباشرة و هي بكل تأكيد تحقق العدالة الاجتماعية، و تتجسد هذه المساواة في الحقوق و الواجبات على اختلاف أنواعها ,و مادام الناس متساوين في الطبيعة فيجب أن يتساووا في حقوقهم في العيش و حقهم في السلطة .

سابعا : الأساس الديمقراطي الشامل : فالديمقراطية الحقيقية تهدف الى اسعاد البشر ,و سعادة البشر هذه يجب أن تشمل على النواحي المختلفة للحياة فلا تقتصر على المجال السياسي فحسب بل يجب أن تشمل على الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و الطرح الشمولي يتناول كل هذه الجوانب .[1]

المحور الثامن : التنشئة السياسية والثقافة السياسية

أولا : التنشئة السياسية :

الملاحظ أن التنشئة الاجتماعية و السياسية دورا فعالا في مختلف عمليات بناء المجتمع في المجال الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي بالإضافة الى النفسي .

[1]– شعبان طاهر الأسود ،مرجع سابق ,ص 163–170 .

فالتنشئة السياسية تعد من الموضوعات الأساسية في علم الاجتماع السياسي باعتبار أن المجتمعات الانسانية المختلفة تعتمد في وحدتها المحلية وتطورها على ما تستحوذ عليه من فهم مشترك وعام لتلك القيم و العادات و التقاليد التي تسود المجتمع.

وهناك العديد من التعريفات نذكر منها :[1]

يعرفها "هايمان" تعني تعليم الفرد لأنماط اجتماعية عن طريق مختلف مؤسسات المجتمع التي تساعده على أن يتعايش سلوكيا مع هذا المجتمع.

ويعرفها أخرون بأنها هي اكتساب المواطن للاتجاهات و القيم السياسية التي يحملها معه فيما يجند في مختلف الأدوار الاجتماعية.

ويعرفها "ليفين" بأنها اكتساب الفرد لاستعدادات سلوكية تتفق مع استمرارية قيام الجماعات والنظم السياسية بأداء الوظائف الضرورية للحفاظ على وجودها.[2]

فالتنشئة السياسية هي عملية تعلم الحياة السياسية وهي الوسيلة التي عن طريقها تبقى الثقافات السياسية أو تتغير.

ومن خلال التنشئة يتعلم الأفراد أن يحترموا أو لا يحترموا السلطة السياسية، وأن يشاركوا أو لا يشاركوا في الأنشطة السياسية وأن يحترموا أو لا يحترموا القانون، أو أن يتسامحوا أو لا يتسامحوا مع الرأي العام.

ودراسة التنشئة السياسية مهمة لأنها تبين لنا كيف يكتسب المواطن معلوماته و اتجاهاته و معتقداته حول النظام السياسي، و أيضا تفسير لنا السلوك السياسي للمواطنين.

---

[1]–مولود زايد الطيب ، المشاركة السياسية ودورها في تنمية المجتمع ، المؤسسة العربية الدولية للنشر ، الأردن ، 2001 ، 96.

[2]– نفس المرجع ,ص 138.

مستويات التنشئة السياسية:[1]

_التنشئة المعرفية: تعني مدى اكتساب المعلومات الخاصة بالبناء الأساسي و القواعد السياسية ,وذلك مثل وعي المواطنين و ادراكهم لمن هو رئيس الدولة أو ما هو البرلمان أو الأحزاب و ما الى ذلك من موضوعات .

_التنشئة الوجدانية : فهي عملية التي عن طريقها ينمي الفرد على سبيل المثال مشاعر التأييد أو الرفض للقائد السياسي ,و للحكومة ككل ,أو النظام السياسي أو الشرطة .

_التنشئة القيمية : فتعني العملية التي من خلالها يستمد الفرد أحكامه و أرائه حول النظام السياسي و التي غالبا ما تبنى على محاكات أخلاقية .

وتتم التنشئة السياسية من خلال مجموعة من الوسطاء هم الأسرة وجماعة الأقران و المدرسة و الجماعات الاجتماعية و وسائل الاعلام.[2]

ثانيا: الثقافة السياسية

ان التوسع في الدراسات حول الثقافة السياسية في السنوات الأخيرة قد جعل منها موضوعا مهما من مواضيع علم الاجتماع السياسي.

فالثقافة السياسية تعد نوعا أو نسقا من القيم الفردية و المعتقدات و الاتجاهات المختلفة، و يتكون نمط هذا من الأفكار التي يتمتع بها الأفراد عن الخطأ و الصواب و عن الشر و الخير في القضايا و الشؤون السياسية، و هذا النمط من التفكير الفردي يهتم بما يجب أن

---

[1]– مولود زايد الطيب ، مرجع سابق ، ص 106.

[2]– محمد عبد البديع السيد ، مرجع سابق ,ص 15–16 .

يكون، و كذلك المعتقدات السائدة من وضع عالم السياسة القائم و الوثيق الصلة بنسق القيم تلك .[1]

فاعتبرت الثقافة السياسية مجموعة من القيم والمعتقدات المرتبطة بالنظام السياسي وتنتقل عبر عملية التنشئة من جيل الى جيل، وأنها تختلف من مجتمع الى مجتمع، كما تختلف في المجتمع الواحد من فترة لأخرى كذلك قد تظهر ثقافات فرعية داخل المجتمع الواحد.

ويمكن قياس الثقافة السياسية لمجتمع ما من خلال دراسات ومسوح الرأي العام وقياس الاتجاهات وتختلف الثقافة السياسية بين النظم السياسية المختلفة.[2]

تصنيفات الثقافة السياسية:

_الثقافة الدعائية :ماهي الا تجمع للثقافات السياسية المحلية المستندة الى العشيرة و القرية و العرف و الذين و هذا يعني بأي حال عدم وجود ثقافة سياسية وطنية بالمعنى الصحيح .

_الثقافة الخاصة بثقافة الخضوع و ثقافة المشاركة فهما على عكس تماما يشكلان ثقافة حقيقية، لأن المعارف و الأحاسيس تتعلق بالنظام السياسي ككل، و في ثقافة الخضوع يعرف أعضاء النظام وجوده، و لكنهم يبقون بعيدين عنه بطريقة أو بأخرى لأنه يعد خارجهم فهم ينتظرون منه الخدمات و يخافون تجاوزه، غير مبالين الى الاعتقاد بأن بإمكانهم تغييره.

_ثقافة المشاركة فالأمر على عكس تماما لأن المواطنين يعتقدون جازمين بأنهم قادرون على تحويل مسيرة النظام بما يتوافر لديهم من وسائل.[3]

---

[1]– شعبان طاهر الأسود ، مرجع سابق، ص 144–145 .

[2]– محمد عبد البديع السيد ،مرجع السابق، ص 14 .

[3]– شعبان طاهر الأسود ، مرجع سابق ، ص 147 .

قائمة المصادر والمراجع

أولا : باللغة العربية

1. ابراهيم محمد زين، السلطة في فكر المسلمين ، الدار السودانية للكتب الخرطوم، 1983.
2. احمد البوز "محاضرات علم السياسة" كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال الرباط، الموسم الجامعي 2014/2013.
3. أحمد شلبي إبراهيم، علم السياسة، الدار الجامعية، القاهرة، 1985.
4. أندرو فنست: نظريات الدولة، ترجمة مالك أبو سهيوة ومحمود خلف، دار الجبل بيروت، 1990.
5. بوكرا إدريس، الوجيز في القانون الدستوري والنظم السياسية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2003.
6. بومدين طاشمة ,مدخل الى علم السياسة ,مقدمة في دراسة أصول الحكم ,جسور للنشر و التوزيع ,الطبعة الأولى ,الجزائر .2013 .
7. ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،2014.
8. جان مينو، مدخل إلى عالم السياسة . ترجمة : جورج يونس منشورات عويدات، بيروت ، الطبعة الثانية، أكتوبر 1977.
9. جندلي عبد الناصر ,التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية ,دار الخلدونية ، الجزائر ,2007 .
10. جون ماري دانكان "علم السياسة" ، ترجمة محمد عرب صاصيلا ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، 1997 .
11. حامد سلطان، أصول القانون الدولي ، دار النهضة العربية ، مصر، 1995.

12. الحسان بوقنطار، العلاقات الدولية، توصيل المعرفة، دار توبقال للنشر، الطبعة الثانية 1990 .
13. الحسان بوقنطار، العلاقات الدولية، توصيل المعرفة، دار توبقال للنشر، الطبعة الثانية 1990.
14. حسن مصطفي البحري، الرقابة المتبادلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية كضمان لنفاذ القاعدة الدستورية "دراسة مقارنة"، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة عين شمس، 2006 حسينة شرون، عبد الحليم بن مشري، مبدأ الفصل بين السلطات بين النظامين البرلماني والرئاسي، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد الرابع ، جامعة محمد خيضر بسكرة 2017.
15. حسن نافعة ، مبادئ علم السياسة ، مكتبة الشروق الدولية، الجزائر 2014 .
16. حسين علوان البيج ، المشاركة السياسية (الأهمية، الانماط، الابعاد) ، المركز الديمقراطي العربي ، برلين ، 2020 .
17. حمد انس جعفر , الوسيط في القانون العام , النظم السياسية والقانون الدستوري , دار النهضة العربية , 1998 , القاهرة.
18. حورية توفيق مجاهد ,الفكر السياسي من أفلاطون الى محمد عبده ,مكتبة الأنجلو المصرية ,الطبعة السابعة ,جامعة القاهرة ,2017 .
19. حيدر أدهم , الأحزاب السياسية في عراق ما بعد التاسع من نيسان بين النظرية والتطبيق , مركز الشهيدين الصدرين , بغداد , 2007 .
20. ديباجة دستور جمهورية العراق لعام 2005 (... من خلال نظام جمهوري إتحادي ديمقراطي تعددي ...).
21. زهير شكر، الوسيط في القانون الدستوري، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، الجزء الأول، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط 3 ، لبنان، 1994 .
22. ستيفن ديلو ,ترجمة ربيع وهبة ,التفكير السياسي و النظرية السياسية و المجتمع المدني ,المجلس الأعلى للثقافة ، ,القاهرة ,2003 .

23. سعيد بو شعير ,القانون الدستوري و النظم السياسية المقارنة ,ديوان المطبوعات الجامعية ,الجزء الثاني,الطبعة التاسعة ,الجزائر ,2008 .
24. سليم الزغبي ، الأحزاب السياسية والبرلمان في التجربة الأردنية، الأردن: مركز الأردن الجديد للدراسات ،1995.
25. سليمان محمد الطماوي، السلطات الثلاث في الدساتير العربية المعاصرة وفي الفكر السياسي الإسلامي "دراسة مقارنة"، دار الفكر العربي، القاهرة، 1996 .
26. شعبان الطاهر الأسود .علم الاجتماع السياسي ,الدار المصرية اللبنانية ,الطبعة الأولى ,القاهرة ,1999.
27. عبد الحميد متولي، القانون الدستوري والأنظمة السياسية مع المقارنة بالمبادئ الدستورية في الشريعة الإسلامية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1999.
28. عبد الرحيم العماري "نسق التواصل السياسي بالمغرب المعاصر " منشورات زاوية للفن والثقافة، 2005.
29. عبد الغني بسيوني , ماهية الأحزاب السياسية , بحث منشور في مجلة الدراسات القانونية , كلية الحقوق , جامعة بيروت العربية , المجلد الاول , العدد (1) , 1998.
30. عبد الغني بسيوني عبد الله، النظم السياسية والقانون الدستوري، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1997 .
31. عبد النور ناجي، المدخل لعلم السياسة، الجزائر: دار العلوم للنشر، ،2007 .
32. عصام الدبس ، النظم السياسية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع , 2010 .
33. عصام سليمان ,مدخل الى علم السياسة ,دار النضال للطباعة و النشر والتوزيع ,الطبعة الثانية ,بيروت ,1989.
34. علاء محمد مطر ، مبادئ العلوم السياسية ، جامعة الاسراء ، سبتمر ، 2018.

35. علي الدين هلال الدسوقي ، محمود اسماعيل محمد ، اتجاهات حديثة في علم السياسة ، المجلس الأعلى للجامعات ,اللجنة العلمية للعلوم السياسية و الادارة العامة ,سنة 1999 .
36. فارس النداف ، جماعات المصالح, القوى الضاغطة- جماعات المصالح اليهودية والعربية في الواليات المتحدة ألمريكية نموذجاً- ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، المجلد 43 العدد 3 ، 2012 .
37. الفريد سوفي ، الرأي العام ، دار دمشق للنشر والتوزيع ، سوريا ، 1962 .
38. فؤاد العطار، النظم السياسية والقانون الدستوري، دار النهضة العربية، القاهرة، 1973 .
39. فؤاد العطار، النظم السياسية والقانونية الدستوري، دار النهضة العربية، القاهرة ، 1975 .
40. فؤاد مطير الشمري , التجارب الأنتخابية في العالم (الاسس والتطبيقات) , دار أُسامة للنشر والتوزيع , الاردن , عمان , 2013 .
41. ماجد راغب الحلو , النظم السياسية والقانون الدستوري , ط4 , منشأة المعارف , الإسكندرية , 2000 .
42. محمد الرضواني ، " مدخل إلى علم السياسة" ، سلسلة بدائل قانونية وسياسية، ط 02، 2015.
43. محمد الغالي "المختصر في أسس ومناهج البحث في العلوم الاجتماعية" ، دار السلام للطباعة والنشر ، الرباط ، 2005 .
44. محمد بهاء الدين الغمري ,علم السياسة و تطور الفكر السياسي ,القاهرة ,1996.
45. محمد صفي الدين خربوش، مقدمة في النظم السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ، 2013.

46. محمد طه بدوي ، مبادئ العلوم السياسية ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية ، 1998 .

47. محمد عبد البديع السيد ,مبادئ علم السياسة ،كلية الأدب ،قسم الاعلام ،جامعة بنها .

48. محمد عبد العال السناري , الأحزاب السياسية والأنظمة السياسية والقضاء الدستوري (دراسة مقارنة) , القاهرة , 2003.

49. محمد فقيهي ,دروس في علم السياسة ,المملكة المغربية ,كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية ,فاس ,السداسية الأولى ,2014_2015

50. محمد كامل ليلة، النظم السياسية الدولة والحكومة"، دار الفكر العربي، القاهرة، 1971.

51. محمد مرغني خيري , الوجيز في النظم السياسية , القاهرة , 1999–2000 .

52. محمود عاطف البنا، الوسيط في النظم السياسية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1988 .

53. مصطفى شلبي "المنهجية في التحليل السياسي" الطبعة الأولى ، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1997 .

54. المعهد التطويري لتنمية الموارد البشرية ، المدخل لعلم السياسة ، ، دار المعمورة للطباعة والنشر والتوزيع ، النجف ، 2011.

55. موريس دوفرجيه "مدخل إلى علم السياسة" ترجمة الدكتور الأوربي والأتاسي، منشورات دار دمشق.

56. موريس دوفرجيه، علم اجتماع السياسة، ترجمة سليم حداد، الطبعة الثانية 1421 هـ - 2001 .

57. مولود زايد الطيب ، المشاركة السياسية ودورها في تنمية المجتمع ، المؤسسة العربية الدولية للنشر ، الأردن ، 2001 .

58. ناجي عبد النور ,المدخل الى علم السياسة ،دار العلوم ، جامعة باجي مختار ، الجزائر ،2007.
59. هرميه غي وآخرون، معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية، ترجمة هيثم اللمع، بيروت، الطبعة الأولى 2005.
60. هرميه غي وآخرون، معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية، ترجمة هيثم اللمع، بيروت، الطبعة الأولى 2005.
61. يحيى الجمل، الأنظمة السياسية المعاصرة، دار الشروق، القاهرة، 1977 .حسين عثمان محمد عثمان، "النظم السياسية"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ، 2009 .
62. يمينة هكو ,محاضرات في مدخل الى العلوم السياسية ,السنة الدراسية 2017-2018.
63. ثانيا : باللغة الأجنبية

64. Andre Hauriou droit constitutionnel et institutions politiques ed Monthrestien. Paris ,1970.-Carre de Malberg , contribution a la théorie général de L'Etat , vol2. CNRS 1982.
65. Bertrand Badie, International Encyclopedia of Political Science, .
66. Burdau G.Traite De Science Politique.Cite Par.Menouni(A).Droit Constitutionnel.
67. Joseph La Palomabara, Political Parties and Political Development, princeton universitypress, 1966 cité par Jean Louis quermonnt.

68. ثالثا: المواقع الالكترونية

69. مقال منشور على الموقع الالكتروني: http://www.m.ahewar.org

70. https://democraticac.de/?p=47055-

71. https://nehroes.blogspot.com/2011/12/blog-post_12.html-

تأشيرة المجلس العلمي للكلية

تأشيرة المجلس العلمي للكلية
جامعة الدار المجلس العلمي كلية الحقوق والعلوم السياسية رئيس المجلس العلمي لكلية الحقوق والعلوم السياسية أ.د. علي محمد